

مدى ملائمة تطبيق نظام الحكم المحلي أو الإدارة المحلية في الواقع الفلسطيني من وجهة نظر مدراء وزارة الحكم المحلي

حسين عبد القادر* ومروان علاونه

جامعة الاستقلال، كلية العلوم الإدارية والعسكرية، أريحا

*ahkusain2001@yahoo.com

تاريخ النشر: 20 اغسطس 2013

تاريخ القبول: 10 يوليو 2013

تاريخ الاستلام: 15 مايو يونيو

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسلوب الحكم الإداري المناسب تطبيقه على الهيئات المحلية الفلسطينية، من خلال التعرف على مدى تحقيق نظام الحكم المحلي الحالي لأهداف وغايات الهيئات المحلية بكفاءة وفاعلية، والتعرف على المزايا والخصائص التي يمكن أن يوفرها نظام الإدارة المحلية إذا ما طبق على الهيئات المحلية الفلسطينية، وكذلك التعرف على مدى إمكانية إتخاذ القرار بتغيير النظام الحالي إلى نظام الإدارة المحلية، لذلك أعد الباحث إستبانة لمعرفة الأسلوب المناسب للحكم لتطبيقه على الحالة الفلسطينية، حيث اشتملت على محورين أولهما: تطبيق نظام الحكم المحلي ليحقق أهداف وغايات الهيئات المحلية بكفاءة وفاعلية، وثانيهما: العوائق التي تقف حائلاً أمام إمكانية اتخاذ قرار بتغيير النظام الحالي إلى نظام الإدارة المحلية. إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بدراسة الظاهرة على أرض الواقع بإستخدام أسلوب الإستبانة لمعرفة آراء المبحوثين وقد وزعت (102) إستبانة على مدراء وزارة الحكم المحلي عينة الدراسة، وجمعت الإستبانة بنسبة (80%) وأستخدم برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) لتحليلها والمعالجة الإحصائية التي شملت الوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية وتحليل التباين الأحادي. أظهرت نتائج الدراسة أهمية إتخاذ قرار بتغيير نظام الحكم المحلي إلى نظام الإدارة المحلية لما له من مميزات في تقديم الخدمات للسكان بكفاءة وفاعلية مع ضرورة تغيير القانون الحالي الخاص بالهيئات المحلية ليلائم تطبيق نظام الإدارة المحلية، وخُصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها رفع مكانة الهيئات المحلية في المجتمع الفلسطيني لتلبي حاجات ورغبات المجتمع المحلي وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في الهيئات المحلية.

كلمات مفتاحية: نظام الحكم المحلي، الهيئات المحلية، المشاركة الشعبية، المجتمع الفلسطيني

المقدمة

تعتبر الإدارة المحلية أسلوباً في اللامركزية الإدارية، حيث تقوم بموجبه الحكومة المركزية في العاصمة بتفويض جزء من صلاحياتها الإدارية إلى الهيئات المحلية في المناطق الجغرافية المختلفة في أقاليم الدولة. وتبعاً لذلك فإن الإدارة المحلية تعتبر تنظيم إداري محلي خاضع لقوانين وأنظمة وتعليمات وتوجيهات صادرة عن الحكومة المركزية ممثلة بوزاراتها المختلفة في الدولة، مما يعني أنها تابعة تنظيمياً إلى التنظيم الإداري للدولة. الإدارة المحلية بهذا المعنى تختلف عن فروع الوزارات المركزية الموجودة في مناطق الدولة والتي تبقى إمتداداً لهذه الوزارات، ولا تتمتع بإستقلال تنظيمي أو إداري أو مالي إنما تعتبر نوعاً من عدم التركيز الإداري. والإدارة المحلية تمثل أجهزة تنظيمية وإدارية ومالية لها مدى من الإستقلال تحدده الحكومة

إختلفت الدول العالمية المتقدمة في الأسلوب الأنسب لتطبيقه على الهيئات المحلية، فمنها من أعطى أسلوباً مركزياً تكون مرجعية الهيئات المحلية لإحدى وزارات الدولة في العاصمة أو فروعها في المدن الرئيسية، ومنها من أعطى صلاحيات كبيرة للهيئات المحلية مستخدماً أسلوب اللامركزية الإدارية مع الرجوع للسلطة المركزية في بعض بنود ومواد القانون، ومنها من أعطى صلاحيات كاملة للهيئات المحلية كأسلوب لا مركزي مطلق كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية.

إتبعته الدول إحدى أسلوبين في منح الصلاحيات للسكان المحليين في إدارة أنفسهم، فمن هذه الدول من أتبع أسلوب الحكم المحلي الذي يعرف على أنه "تنظيم يتم بموجبه تنازل الحكومة المركزية عن جزء من صلاحياتها التشريعية والقضائية والتنفيذية لصالح الهيئات المحلية المختلفة، حيث يتم تحديد ذلك ضمن دستور الدولة". بينما تم تعريف الإدارة المحلية بأنها "تنظيم يتم بموجبه تفويض جزء من صلاحيات الحكومة المركزية للوحدات المحلية، بحيث يبقى للحكومة المركزية إمكانية تعديل هذه الصلاحيات زيادةً أو نقصاً". من هنا فإن مشكلة الدراسة تدور حول السؤال الآتي: ما هو الأسلوب الملاءم تطبيقه في فلسطين حكم محلي أم إدارة محلية؟.

أهداف الدراسة

التعرف على مدى تحقيق نظام الحكم المحلي الحالي لأهداف وغايات الهيئات المحلية الفلسطينية بكفاءة وفعالية.

التعرف على المزايا والخصائص التي يوفرها نظام الإدارة المحلية إذا ما طبق على الحالة الفلسطينية.

معرفة مدى إمكانية اتخاذ القرار بتغيير النظام الحالي (الحكم المحلي) إلى نظام الإدارة المحلية.

تساؤلات الدراسة

1. هل تطبيق نظام الحكم المحلي يحقق أهداف وغايات الهيئات المحلية بكفاءة وفعالية؟
2. ما هي العوائق التي تقف حائلاً أمام إمكانية اتخاذ قرار بتغيير النظام الحالي إلى نظام الإدارة المحلية؟

فرضيات الدراسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة نحو تحقيق أسلوب نظام الحكم المحلي لأهداف وغايات الهيئات المحلية بكفاءة وفعالية تعزى لمتغيرات الدراسة.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة نحو العوائق التي تقف حائلاً أمام اتخاذ قرار بتغيير النظام الحالي إلى نظام الإدارة المحلية تعزى لمتغيرات الدراسة.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من مدى مساهمة نتائجها وتوصياتها في تطبيق الأسلوب المناسب من الحكم على الهيئات المحلية الفلسطينية وخاصة نظام الإدارة المحلية، لما لهذا الأسلوب من حسنات إذا ما طبق فعلاً على الهيئات المحلية الفلسطينية.

المركزية، ولها شخصية معنوية مستقلة وصلاحيات تتبع من ذلك ويتم تفويضها إليها من قبل الحكومة المركزية حيث تتمتع بسلطات إدارية في منطقتها فقط، بينما تحتفظ الحكومة المركزية بحق تقرير الأمور في المنطقة المحلية لا سيما في إتخاذ القرارات الرئيسية ورسم السياسة العامة فيها. تقوم الحكومة المركزية في الدول بوضع القوانين والأنظمة للهيئات المحلية، تحدد من خلالها واجبات وصلاحيات هذه الهيئة التي تمارسها من خلال عملها اليومي في الهيئة، حيث تقوم الحكومة المركزية بسحب أو تعديل هذه الواجبات والصلاحيات بنفس الطريقة التي منحها لها، وتخول القوانين والأنظمة في أغلب الدول الحكومة المركزية من خلال وزاراتها في الأقاليم والمحافظات بالإشراف على الهيئات المحلية ومتابعة تنفيذ سياسة الحكومة المركزية في هذه الهيئات المحلية من خلال موظفين للمتابعة والتفتيش والإشراف على الهيئات المحلية.

المادة ومنهجية البحث

مشكلة الدراسة

نشأت الدولة الحديثة لتقوم بإدارة جميع المرافق المهمة، كالمدافع عن الدولة من الخارج وحماية أمنها في الداخل وإقامة العدل بين الناس وإشباع الحاجات، وتوفير الخدمات للمواطنين جميعاً ثم تركت الأفراد يقومون بإدارة باقي صور النشاط الاقتصادي في ظل ما يعرف باسم القطاع الخاص من خلال مبادئ الاقتصاد الحر. ولكن بمرور الزمن إتسعت وظائف الدولة وشملت أوجه الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كافة، ثم أفرزت الثورة الصناعية خلال القرن الثامن عشر مدى حاجة الدولة إلى التخطيط ووضع برامج التنمية وضرورة تدخل الدولة المباشر والمستمر في حياة الأفراد لتنظيم حركة المجتمع على النحو الذي يكفل نجاح تنفيذ الخطط والبرامج.

لقد ترتب على ذلك قيام الدولة بتدعيم جهازها الإداري بما يمكنها من أداء المسؤوليات المنوطة بها والتي تهدف إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية على صعيد الوطن، ولكن مع زيادة الأعباء على أجهزة الدولة أصيب الجهاز الإداري الحكومي بالترهل، مما أفقده القدرة على مواجهة التحديات المستمرة والمتزايدة، ولكي تحل الدولة المشاكل التي كانت تنن منها الحكومات المركزية أسندت جانباً من مهام وظيفتها التنفيذية إلى الأفراد لمباشرتها بواسطة هيئات محلية تمثلهم في أقاليم أو محافظات الدولة، حتى يساعد ذلك على سرعة البت في المسائل والقضايا المحلية المطروحة.

وهكذا فإن تعدد وظائف الدولة وتنوع مشاكلها الإدارية على الصعيدين الوطني والمحلي نتيجة اتساع رقعة الدولة الحديثة وزيادة تدخلها في النشاط الاقتصادي، أدى إلى ضرورة قيام الدولة بتنظيم إدارة جميع المصالح على الصعيدين الوطني والمحلي وذلك بتوزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية مستقلة عن السلطة المركزية تباشر اختصاصاتها المحددة لإدارة مصالحها المحلية مع المحافظة على وحدة الدولة الإدارية والسياسية.

منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، إتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بدراسة الظاهرة على أرض الواقع وبيبين خصائص هذه الظاهرة ويوضح حجمها، عن طريق جمع المعلومات اللازمة لوصف الظاهرة وتحليلها واستخراج النتائج والتوصيات لتكون أساساً يمكن الرجوع إليه لتطبيق الأفضل على الحالة الفلسطينية (حكم محلي أم إدارة محلية).

مجتمع الدراسة وعينته

يتكون مجتمع الدراسة من المدراء في وزارة الحكم المحلي الفلسطيني وعددهم (102)، وهم عينة الدراسة نفسها (أسلوب العينة الشاملة)، ويستنتى من ذلك قطاع غزة لصعوبة الوضع الراهن في الوصول والتواصل.

أداة الدراسة

قام الباحثان بعمل إستبانة وزعت على عينة الدراسة لجمع المعلومات والبيانات وللحصول على بيانات من مصادرها الرئيسية، وقد تكونت الإستبانة من قسمان على النحو الآتي:

- القسم الأول : البيانات الشخصية، وهي مكونة من (3) فقرات.

- القسم الثاني : محاور الإستبانة، وهي مكونة من محورين، هما:

1. المحور الأول: تطبيق نظام الحكم المحلي يحقق أهداف وغايات الهيئات المحلية بكفاءة وفاعلية.

2. المحور الثاني: العوائق التي تقف حائلاً أمام إمكانية اتخاذ قرار بتغيير النظام الحالي إلى نظام الإدارة المحلية.

حدود الدراسة

- الحدود الزمنية: لقد تمت الدراسة سنة 2013.
- الحدود البشرية والمكانية: طبقت الدراسة على المدراء العاملين في وزارة الحكم المحلي في المحافظات الشمالية.

الإطار النظري للدراسة

مفهوم الحكم المحلي والإدارة المحلية

يرى بعض فقهاء القانون أن الفارق بين الإدارة المحلية والحكم المحلي هو أن الإدارة المحلية تطبق أسلوباً معيناً من أساليب الإدارة اللامركزية، أما الحكم المحلي فإنه يطبق أسلوباً من أساليب السياسية اللامركزية وترتكز إختصاصات اللامركزية الإدارية على السلطة التنفيذية فقط. ولا ترتبط بشكل الدولة أو وحدتها السياسية حيث قد توجد في الدولة البسيطة وقد توجد في الدولة المركبة. بينما المركزية السياسية النابعة من النظام الدستوري، فإنها تقوم على حساب وحدة الدولة السياسية حيث توزع حقوق السيادة بين دولة الاتحاد والوحدات الأخرى المكونة لها والتي تمتلك سلطات قضائية وتشريعية

وتنفيذية وفق دستور الاتحاد (العواجي 1980). وهذا التعريف ينطلق من أن مصطلح حكم Government يقضي بأن تكون الاختصاصات المحلية ذات طابع سياسي ودستوري، أي أن تمس وضع الدولة السياسي وتخلع على الهيئة المحلية قدرأ من الوظيفتين التشريعية والقضائية، فضلاً عن استقلال تلك الهيئة التنفيذية والإداري، حيث من الناحية السياسية تتحدد وحدة الدولة السياسية بتوزيع سيادتها الداخلية على الوحدات المحلية التي تصبح دويلات داخل الدولة وتتحول الدولة -تبعاً لذلك- من دولة بسيطة إلى دولة مركبة في صورة الدولة الفيدرالية Federal State. وبمقتضى هذا الوضع يكون للدولة دستور محلي، وسلطة تشريعية محلية وقضاء محلي إلى جانب ما للدولة المركزية من دستور اتحادي وبرلمان اتحادي وقضاء اتحادي أيضاً ولكن ترتكز مهمة الدستور الاتحادي في تنظيم العلاقة بين السلطات الاتحادية وما يقابلها من سلطات محلية ووضع الحدود الفاصلة بين كل ولاية وأخرى، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من الأمثلة المعبرة عن توافر الحكم المحلي -على نطاق واسع- فيها. وهناك فريق آخر من العلماء يرى أن الإدارة المحلية تشكل خطوة أولى على الطريق نحو الحكم المحلي، ويؤكد هذا الفريق أن الإدارة المحلية تشكل الأداة الفعالة لتطوير المجتمع المحلي. والإدارة المحلية بهذا المعنى تعتبر مرحلة أولى من خطط طويلة المدى لتحقيق الحكم المحلي. وهذا ما يمكن الاستفادة منه في وضع إستراتيجية ناجحة في الدول النامية التي تستطيع أن تطبق نظاماً متقدماً للحكم المحلي بعد عبور تجربة الإدارة المحلية بنجاح. وانطلاقاً من هذا المفهوم فإن الإدارة المحلية ينبغي أن تتمتع بقدر من السلطات والاختصاصات، ثم تتطور لتصبح حكماً محلياً يرتكز على المزيد من الاستقلال (رشيد 1984).

هناك فريق ثالث يرى أن مصطلح الإدارة المحلية والحكم المحلي مترادفان، بمعنى أن لهما مدلولاً واحداً، وأنها يشيران إلى أسلوب واحد من أساليب الإدارة يتباين تطبيقه من دولة إلى أخرى، بل من منطقة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة، ومن ثم لا يوجد مبرر لهذا التمييز بين نظام محلي وآخر على أساس التسمية أو المدلول اللغوي للألفاظ أو الاختلاف في مدى درجة الاختصاصات والصلاحيات أو الرقابة أو التمثيل أو المشاركة الشعبية. وفي ظل الاجتهادات الرامية إلى صياغة تعريف الإدارة المحلية فإن الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للسلطات المحلية وضعا تعريفاً للإدارة المحلية يرتكز على الخصائص التالية:

- 1 - تقسيم جغرافي سياسي لدولة موحدة بسيطة، ودون مستوى الولاية أو المقاطعة في الدول الفيدرالية المركبة.
- 2 - وجود هيئات منتخبة من أهل الوحدة المحلية، ويشمل الانتخاب جميع أعضائها أو يشمل أكثرهم، وتعد إليها الإدارة المركزية بالاضطلاع بإدارة كل المرافق أو بعضها والشؤون المحلية. ويكون لها شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة.
- 3 - رقابة من السلطة المركزية وإشراف على هذه الهيئات المحلية (ساعاتي 1981).

والواقع أن هناك قواسم مشتركة بين تعريفات الإدارة المحلية وكلها تتفق على أن الإدارة المحلية صورة من صور اللامركزية الإدارية الإقليمية التي تقوم على استقلال الهيئة الإدارية المحلية عن الهيئة المركزية، ويتضح استقلال الهيئة المحلية اللامركزية من خلال ممارستها شخصيتها المعنوية المتمثلة في الاختصاصات التي تباشرها الرقابة الإدارية من الهيئة المركزية على الهيئات اللامركزية لضمان وحدة الدولة ولتحقيق قدر أدنى من مستويات أداء الخدمات في الوحدات المختلفة. وفي ضوء التعريفات أعلاه وقواسمها المشتركة يمكن تعريف الإدارة المحلية بأنها "جزء من النظام العام للدولة منحته الحكومة المركزية شخصية معنوية، وجدت من أجل تلبية احتياجات مجتمعها المحلي ممثلة منتخبة، تعمل تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية".

المركزية

يستخدم مصطلح المركزية واللامركزية لتنظيم سلطة الدولة في جميع نواحي الحياة، سواء في القطاع الخاص أو القطاع الحكومي، حيث يشير المصطلحان إلى تنظيم المجالات المختلفة السياسية والإدارية والإقتصادية في الدولة أو في المنظمات الغير الحكومية، ومنها الهيئات المحلية، فيصان مدى تركيز السلطة في المؤسسة، ولمن يكون صلاحية اتخاذ القرار ومدى تفويض هذه السلطة، بمعنى تجزئة المسؤولية من المستويات العليا إلى المستويات الدنيا في المؤسسة سواء كانت حكومية أو غير حكومية.

يعود ظهور مصطلح المركزية الإدارية إلى عام 1792 حينما إستعمله ساسة ورجال الثورة الفرنسية، وكان قبل ذلك الشائع لفظ تركيز أو تركيز، ويعني تجميع الخدمات والوحدات الإدارية في العاصمة أو في مركز موحد وعدم توزيعها في مراكز أخرى متفرقة، ولم يدخل إصطلاح المركزية في علم اللغة إلا في سنة 1778، حينما أشارت إليه بعض القواميس اللغوية، وبعد ذلك بدأ بالانتشار مع كثرة إستعماله في المناقشات والخلافات التي كانت بين فقهاء الثورة الفرنسية حول الفيدرالية والمركزية، وبعد ذلك أصبحت كلمة المركزية تستعمل في الأوساط المختلفة للدلالة على تركيز السلطة التي تفرض على الجميع من مقر واحد أو من مركز واحد دون أن يشاركها أي مركز آخر (فتح الباب و انور (1993).

ويمكن تعريف مركزية السلطة: بأنها عبارة عن تجميع السلطة في يد شخص أو هيئة رئاسية في جميع أنحاء الدولة، وقد تكون سياسية تتمثل في جمع السلطة في يد رئاسية واحدة، أو اقتصادية تقوم على أساس إشراف الدولة على كافة أوجه النشاط الاقتصادي. أما المركزية الإدارية: تعني تركيز مظاهر السلطة العامة أو الوظيفة الإدارية في الدولة وتجميعها في يد السلطة المركزية في العاصمة، دون مشاركة هيئات شعبية منتخبة كالهيئات المحلية في البلديات والقرى.

مفهوم المركزية الإدارية وأنواعها

تعددت التعريفات الفقهية للمركزية الإدارية، وجميعها تدور حول حصر الوظيفة العامة في يد السلطة الإدارية المركزية، ويستخلص من هذه

هناك إجماع بين الفقهاء على أن الإدارة المحلية لا تتضمن الإطار التشريعي، فالمجالس المحلية في الدولة الفيدرالية أو في الدولة الموحدة ليس لها في كل الأحوال إختصاص تشريعي أصيل أو وظيفة تشريعية أو قضائية أصيلة، بمعنى أنها ليست حكومات ولايات أو دويلات داخل الدولة. ولكن يسمح للمجالس المحلية ممارسة اختصاصات تشريعية محدودة بموجب التفويض، وليست منبثقة من سلطة أصيلة في التشريع، فتقوم -مثلاً- بفرض الضرائب والرسوم المحلية لدعم التمويل المحلي، إذ إن القوة الحقيقية للحكم المحلي أو الإدارة المحلية في أن تعتمد على مواردها الذاتية. يعرفها الكاتب البريطاني كرام مودي (Modie1965)، "أنها مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية ويعتبر مكملاً لأجهزة الدولة". يعرفها العطار بأنها "توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة أو محلية تباشر اختصاصاتها تحت إشراف الحكومة وراقبتها"، وأهم ما يميز هذا التعريف أنه ركز على الجانب الانتخابي، والتركيز على رقابة وإشراف الحكومة المركزية (العطار 1955). وعرفها الشخيلي بأنها "أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة، تقوم على فكرة توزيع النشاطات والواجبات بين الأجهزة المركزية والمحلية وذلك لغرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسة العامة للدولة، إضافة إلى إدارة المرافق القومية في البلاد، وأن تتمكن الأجهزة المحلية من تيسير مرافقها بكفاءة وتحقيق أغراضها المشروعة"، وما يميز هذا التعريف أنه يبين أهمية ودور الإدارة المحلية في إدارة المرافق (الحوري 2000). وينظر الزعبي للإدارة المحلية على أنها "أسلوب الإدارة بمقتضاها يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، تتمتع بشخصية اعتبارية ويمثلها مجالس منتخبة من أبنائها لإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية" (الزعبي 1984).

وفي ضوء تعريف الوظائف المتطورة للإدارة المحلية، فلقد عرف علماء الإدارة (الإدارة المحلية) بأنها أسلوب إداري يتم بمقتضاه تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي يشرف على إدارة كل وحدة هيئة محلية تمثل الإدارة العامة على أن تستقل هذه الهيئات بموارد مالية ذاتية وترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون. كما يعرفها فريق ثان بأنها أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة يقوم على فكرة توزيع السلطات والوظائف بين الأجهزة المركزية والمحلية وذلك لغرض أن تتفرغ الحكومة المركزية لرسم السياسة العامة للدولة إضافة إلى إدارة المرافق القومية في البلاد، وأن تتمكن الأجهزة المحلية من تسيير مرافقها بكفاءة (حمدي 1973). ويعرفها فريق ثالث بأن الإدارة المحلية تعني الوظيفة الإدارية بين الأجهزة المركزية والمحلية بما يمكن الأجهزة المحلية من إدارة مرافقها بصورة مستقلة في إطار تنظيم قانوني. وهناك فريق رابع يعرف الإدارة المحلية بأنها أسلوب من أساليب التنظيم الإداري يراد به توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية في الدولة (الحكومة) وبين الهيئات الإدارية المحلية المنتخبة والمتخصصة على أساس إقليمي لتباشر ما يعهد به إليها من مسائل تخص مصالح السكان المحليين تحت رقابة السلطة المركزية (رشيد 1977).

كذلك فإن تطبيق المركزية المطلقة أو التركيز الإداري في الدول لا يتم إلا إذا كانت صغيرة من حيث الحجم، بحيث يمكن إدارتها من مركز واحد هو العاصمة السياسية للدول مثل دول الفاتيكان، والكويت، وموناكو وغيرها من الدول الصغيرة في المساحة (العكش وآخرون 1996). فالنشاطات التي تمارسها هذه الدول قليلة وتتحصر في حماية الأمن الداخلي ورد الغزو الخارجي وتقديم الخدمات لمواطنيها. وعندما إزدادت نشاطات الدول، وأصبحت غير قادرة على التفرد لمباشرة المهام الإدارية الملقاة على عاتقها، بدأت تظهر عيوب هذه الصورة من المركزية والتي تتمثل بما يلي:

- تعقيد العمل الإداري، بتأخير إنجاز المعاملات بسبب البعد الجغرافي بين العاصمة والأقاليم.

- تعد إرهاق للإدارة في العاصمة، كون جميع المشاكل الصغيرة كانت أم كبيرة لا تحل إلا من خلالها.

لقد عدد الفرنسي (Dpuis) مساوئ المركزية بقوله: "أن المركزية تؤدي إلى تعقيد الإجراءات وتتجاهل الظروف المحلية، وتؤدي إلى القضاء على روح المبادرة والابتكار، وتسبب التذبذب (مساعدته 1980).

أما الشكل الثاني من المركزية والذي يطلق عليه "عدم التركيز الإداري"، فيتم بموجبه توزيع جزء من صلاحيات الوزارات المركزية على فروعها في المناطق الجغرافية، بحيث تستطيع هذه الفروع البت في الأمور التي تقع ضمن نطاق الصلاحيات الممنوحة لها. فالصورة الأولى من التنظيم المركزي لم تعد مقبولة في الدول بسبب اتساع وظيفتها وبالتالي وظيفة السلطة الإدارية فيها واختصاصاتها وما يترتب على ذلك من زيادة أعباء الرئيس الإداري الفرد (الوزير مثلاً) واختصاصه، وهذا من شأنه أن يجعل اللجوء إلى توزيع السلطات أمراً ضرورياً، وقد سمي هذا النظام "عدم التركيز الإداري"، أو كما أطلق عليه البعض بالمركزية المعتدلة أو اللوزارية (خليل 1947).

قد استطاعت الدول عبر إستخدامها هذا الأسلوب تحقيق العديد من الإنجازات، مثل الحد من هيمنة السلطة المركزية على الأطراف بتوزيع الإختصاصات الإدارية بين المراكز والأقاليم، وأصبح يتسم بالفاعلية والكفاءة بصورة جيدة مقارنة مع أسلوب التركيز الإداري، ولكن يجب أن لا يغيب عن الأذهان أن هذا الأسلوب يبقى تحت إطار المركزية ولم يصل إلى مراحل اللامركزية. وقد أشارت بعض الدراسات أن تطبيق هذا الأسلوب من المركزية ما هو إلا مقدمة أو مرحلة أولى من مراحل اللامركزية، وانطلقت هذه الآراء من مفهوم أن هذا الأسلوب يخفف العبء عن السلطات المركزية في العاصمة، وبالتالي تتحقق السرعة في إنجاز الوظيفة الإدارية.

بالرغم من المزايا التي يحققها النظام المركزي الإداري، فلم يسلم هذا الأسلوب من الإنتقاد، خاصة مع اتساع نشاطات الدولة وانتشار الأفكار الديمقراطية والإشراكية والإجتماعية، مما أدى إلى عدول الكثير من الدول عن العمل بهذا النظام والأخذ بنظام اللامركزية الإدارية، ويمكن أن نجل أهم هذه الإنتقادات بما يلي (الزعيبي 1984).

- تفرد السلطة المحلية بجميع مظاهر السلطة العامة، وبالتالي يؤدي إلى تباطؤ العمل الإداري نتيجة إزدحام السلطات العامة في المركز.

التعريفات، أن المركزية الإدارية تعني تركيز مظاهر السلطة العامة أو الوظيفة الإدارية في الدولة وتجميعها في يد الحكومة المركزية في العاصمة، دون مشاركة هيئات شعبية منتخبة كالهيات المحلية في البلديات أو القرى (الطماوي 1982). فالدول المركزية تقوم على توحيد الإدارة وجعلها تنبثق من مصدر واحد مقره العاصمة، وبشكل يسمح بتوحيد نمط الوظيفة الإدارية. وبهذا المجال يقول الفقيه الفرنسي بيرغلي (Berthelemy) "أن الدولة المركزية هي الدولة التي تتولى فيها الحكومة المركزية إدارة جميع مرافق الدولة العامة بصورة كلية أو مطلقة وتحتكرها، فهي مصدر إتخاذ القرارات الإدارية ومركزها". ويقول الدكتور ماجد راغب الحلو "تقوم المركزية الإدارية على أساس وحدة السلطة التي تضطلع بالوظيفة الإدارية للدولة، عن طريق أقسامها وتابعيها الخاضعين لرئاستها في مختلف أرجاء ومرافق الدولة"، ففي هذا النظام تكون كل المرافق العامة في الدولة تابعة للدولة المركزية وحدها، تُمهيها ميزانية واحدة هي ميزانية الدولة، ويديرها موظفون يعدون من عمال الدول ويعملون بإسمها ولحسابها (الحلو 1982).

والمركزية قد تكون سياسة تتمثل في تجميع السلطة السياسية في يد جهة رئاسية واحدة، وقد تكون إقتصادية تقوم على أساس إشراف الدولة على كافة أوجه النشاط الإقتصادي وتوجيهه تبعاً لخطة محددة، ضمن فترة زمنية معلومة، أما المركزية الإدارية فتقوم على تجميع النشاط الإداري من تخطيط وتنظيم وإشراف وتوجيه، وما إلى ذلك بيد الجهاز التنفيذي للدولة في العاصمة السياسية أو في مركز المؤسسة و فروعها في المناطق المختلفة خارجها (العكش وآخرون 1996).

وبالنسبة للدول فإن المركزية الإدارية تقوم على أساس حصر سلطة إتخاذ القرارات في السلطة الرئاسية في عاصمة الدولة ثم تبعية الموظفين وتردهم إدارياً، بحيث يتخذ الجهاز الإداري في الدولة بشكل هرم متتابع الدرجات، إلا أن تدرج الهرم يختلف باختلاف النظم السياسية وكيفية قيامها بتشكيل الجهاز التنفيذي فيها، ففي النظم الرئاسية مثلاً يشغل رئيس الجمهورية قمة هذا الهرم، بينما يشغله رئيس الوزراء في النظم البرلمانية ثم يلي ذلك بشكل تنازلي الوزراء، والوكلاء ثم مساعدهم إلى أن نصل إلى الموظف الموجود في قاعدة الهرم التنظيمي، ولكن دون مشاركة هيئات أخرى. ويستمد الأفراد في هذا الترتيب سلطاتهم في مباشرة هذه الإختصاصات من الرئيس الإداري الأعلى في درجات السلم الإداري (الطماوي 1982).

وتأخذ المركزية الإدارية في حالة تطبيقها على مستوى إحدى الدول شكلين: الأول شكل "التركيز الإداري أو المركزية المطلقة، والثاني يطلق عليه عدم التركيز الإداري. ففي الشكل الأول تتركز السلطة بموجبها بيد الحكومة المستقرة في العاصمة السياسية للدولة، دون أن تترك لممثليها في المناطق الجغرافية المختلفة أي سلطة للبت النهائي في الأمور. وقد أتبع بعض الدول النامية في بداية إستقلالها السياسي في أفريقيا وآسيا هذا النمط من الإدارة وتوزيع السلطة، خوفاً من حدوث إنفصال في بعض أجزائها، وبالتالي تهديد وحدتها السياسية، إضافة إلى ضيق مواردها المالية وقلة أعداد موظفيها، مما دفعها لتركيز كافة الصلاحيات بيد موظفي الحكومة المركزية،

إدارتها من ناحية ومحدودية الإمكانيات العينية والإدارية والمالية للهيئات المحلية من ناحية أخرى (خليل 1989).

11- إن المركزية الإدارية تؤدي إلى صحة القرارات المتخذة نتيجة إستقلال الخدمات الإستشارية المتخصصة من قبل الخبراء الموجودين بالإدارة المركزية، وكذلك عدم حدوث أية إزدواجية في إتخاذ القرارات (عبد الوهاب وعثمان 2001).

12- المركزية الإدارية تؤدي إلى تخفيض حالات إزدواجية الوظائف إلى أدنى حد ممكن (العبيدي 1997).

عيوب المركزية الإدارية

على الرغم من المزايا العديدة التي ذكرت سابقاً للمركزية الإدارية، فقد تم إنتقاد هذا الأسلوب حديثاً كأسلوب لإدارة المرافق العامة، لذا بعدت الكثير من الدول عن إتباع هذا الأسلوب في إدارتها وتصريف شؤونها، حيث أعتبر هذا الأسلوب لا يلائم المشروعات الإدارية الحديثة ومتطلباتها بعد الثورة العلمية الحديثة والتي إشتملت معظم العلوم وخاصة الإدارة، ويؤخذ على أسلوب المركزية المآخذ التالية:

1- خطورة القرار الفاشل ليشمل جميع الوحدات والقطاعات في الدولة.

2- عدم تكوين صف ثاني أو تنمية طبقية بديلة من متخذي القرارات ليكونوا مسؤولين في المستقبل.

3- إنخفاض الروح المعنوية للرؤساء على المستويات الإدارية الدنيا.

4- عدم قدرة المركزية الإدارية على مواجهة بعض الأزمات والأخطار (الخريصي 1982).

5- إن أسلوب المركزية الإدارية لا يفسح المجال للسلطة المركزية أو الإدارة المركزية لتجربة بعض النظم، وذلك من أجل تطوير أنظمتها الإدارية وإتباع أفضلها، حيث أن في ذلك تأخير للأعمال، وقد يسبب أضرار كثيرة في حالة فشل هذا النظام التجريبي وإلى الإختلال في النظام الإداري.

6- إن المركزية الإدارية تؤدي إلى إشغال الرؤساء والمديرين بكافة الأعمال الهامة وغير الهامة على المستوى القومي والمحلي، وذلك على حساب مهامهم الأساسية التي يجب أن يفرغون لها مثل التخطيط ورسم السياسات والإشراف والرقابة (المديمغ 1985).

7- أسلوب المركزية الإدارية يؤدي إلى تبديد الوقت والجهد والمال بسبب تركيز سلطة إصدار القرارات في يد الرئيس الإداري الأعلى (خليل 1989).

8- يؤدي إلى إضعاف الشعور بالمسؤولية لدى ممثلي الحكومة المركزية بالأقاليم، حيث يترك كل شئ للبت فيه من جانب الحكومة المركزية الإدارية، مما يؤدي إلى التراخي والكسل في جانب العمل.

9- عدم إستجابة أسلوب المركزية الإدارية لميول سكان الوحدات المحلية المتعددة والمتنوعة في نفس الوقت (الطهراوي 2001).

• يتعارض الأسلوب المركزي مع مبدأ هام من مبادئ الإدارة العامة ألا وهو ديمقراطية الإدارة، وذلك المبدأ الذي يدعو إلى إشراك المرؤوسين في إصدار القرارات الإدارية. عدم الإستجابة لحاجات المواطنين من سكان الوحدات المحلية وميولهم ورغباتهم، كونه يجعل الحقائق المحلية والحاجات الملموسة للمواطنين خارج نطاق العاصمة، وذلك لعدم إشراكهم في إدارة شؤونهم الإدارية وشؤون الأقاليم وتطويرها، وهذا يؤدي إلى قتل الحياة السياسية العامة ويحول دون تقدم درجة الوعي السياسي لدى سكان الأقاليم المحلية.

مزايا المركزية

إن للمركزية الإدارية إذا تم تطبيقها بشكل جيد العديد من المزايا يمكن أن تكون:

1- الوضوح في العلاقة والبساطة في الشكل بين الإدارة المركزية وفروعها في المحافظات على نحو من التدرج والترتيب، وهذا يؤدي إلى تحديد وتعيين المسؤولية بما يكفل تجانس العمل في جميع الوحدات الإدارية.

2- تسعى المركزية إلى تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع الواحد أمام أجهزتها الإدارية مهما إختلفت مكانتهم ومواقعهم الجغرافية.

3- تقوي السلطة العامة وتساعد على نشر نفوذ الإدارة المركزية وهيئتها، ومن ثم كانت المركزية الإدارية ضرورة للدولة الحديثة في مبدأ نشأتها.

4- إن المركزية خير وسيلة تكفل سير المرافق العامة بإنتظام وإضطراد، وهذا أهم هدف تسعى إليه الإدارة المركزية.

5- تحقق المركزية إقتصاد كبير في النفقات العامة.

6- إن أسلوب المركزية يعطي الإدارة نوعاً من العدالة والبعد عن المحسوبية والتحيز لإحدى الجهات على حساب جهة أخرى (المديمغ 1985).

7- تبنى الإدارة المركزية على علاقة بين شخصين طبيعيين أحدهما أعلى من الآخر مرتبة في السلم الإداري، يترتب على ذلك ألا يكون للموظف المرؤوس أن يعترض على أوامر رئيسه المشروعة ولا يوقف تنفيذها، وهذا يؤدي إلى مرونة في العلاقة وسرعة في إنجاز الأعمال.

8- إن المركزية تؤدي إلى تجانس النظم الإدارية في الدولة بأجمعها، الأمر الذي يؤدي إلى سهولة تفهمها والإحاطة بها، سواء من الموظفين أو الأفراد، مما يساعد على سهولة تنفيذها والعمل بمقتضاها (الطهراوي 2001).

9- سهولة الرقابة وإجراءاتها، وذلك أن إستخدام هذا الأسلوب لا يتطلب وضع أنظمة رقابية مفصلة على جميع الأعمال بل تخضع جميعها إلى نظام موحد للرقابة والتوجيه مما يقلل من الإنحرافات في العمل (الزهراني 1998).

10- يعد الأسلوب الإداري الذي يلائم المرافق العامة ذات الطابع القومي كالدفاع والشرطة والقضاء، فهذه المرافق يستفيد من خدماتها كافة أبناء الدولة، ولا يقتصر نفعها على محافظة دون أخرى، وإذا تولت مسؤولياتها وأعبائها الإدارية والمالية الهيئات المحلية، فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى عدم المساواة بين مناطق الدولة في الإستفادة بخدماتها الحيوية لضخامة وتكاليف

اللامركزية

يستحوذ موضوع تركيز السلطة وتشتتها في المنظمات على حيز كبير من اهتمام وتفكير الكثير من الإداريين في الدول، حيث تعد اللامركزية الشغل الشاغل للعديد من المديرين، لأنها توضح الطريقة التي يمكن أن يتبعوها في تعاملهم مع المرؤوسين ومدى الثقة التي تمنح لهم للمشاركة في العمل وتحمل المسؤوليات وإتخاذ القرارات، ومن خلال ذلك سوف نتناول الجوانب المختلفة لإسلوب اللامركزية ومفهومها والإعتبرات المحددة لنجاح هذا الأسلوب وكذلك البحث في أشكال وأنواع اللامركزية ومزايا ومساوئ هذا الأسلوب. تعتبر الجماعات المحلية أداة لتدعيم نظام اللامركزية، ومن فضائل ومزايا هذا النظام الإعتراف بوجود شؤون محلية يستند أمر إدارتها إلى هيئات محلية منتخبة تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي في إطار خضوعها لوصاية إدارية تمارس عليها من طرف السلطات المركزية (الشاهدي 2000).

مفهوم اللامركزية الإدارية

لقد إنحصرت النظم العالمية التي عرفت المركزية واللامركزية خلال مر العصور في نظامين هما نظام وحدة السلطة المركزية أو ما يطلق عليه "المركزية الإدارية" ونظام تعدد السلطات الإدارية أو ما يطلق عليه إصطلاح "اللامركزية الإدارية". إن اللاتركيز الإداري يسمح للسلطة المحلية الممثلة للأجهزة المركزية بإتخاذ القرارات المستعجلة التي تتطلبها الضرورات المحلية دون الرجوع إلى السلطة المركزية. فهذه الوظيفة التي يضطلع بها اللاتركيز تجعلها من جهة أمام الموقع المتقدم الذي يحتله هذا النمط الإداري في التسيير العام، وتبرز لنا من جهة ثانية حتمية اللجوء لهذه التقنية تجنباً للمساوئ الناتجة عن المركزية. وهذا بالتحديد ما يتضح من خلال مفهوم اللاتركيز ومن خلال الأهمية التي يكتسبها ضمن توزيع المهام بين الإدارة المركزية ومصالحها غير الممركزة (بخنوش 2006). وتعتمد اللامركزية الإدارية في فلسفتها على مبدأين: الأول، مبدأ تعدد السلطات الإدارية، والثاني، مبدأ ديمقراطية الإدارة، أما مبدأ تعدد السلطات الإدارية، فهو أن يوجد في نطاق الدولة أكثر من سلطة إدارية على شكل سلطات لامركزية، أو هيئات إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال في ممارسة إختصاصاتها تحت إشراف السلطة المركزية، واللامركزية الإدارية هنا تأخذ شكلين:

الشكل الأول: اللامركزية الإدارية المصلحية، والتي بموجبها يتم توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية وهيئات مستقلة تحدد إختصاصاتها على أساس ما تمارسه من أعمال على مستوى منطقة واحدة أو أكثر داخل الدولة، وتعرف (بالمؤسسات العامة) وتقدم خدماتها للمواطن على أساس تجاري مثل مؤسسات النقل العام والكهرباء والإتصالات وغيرها.

الشكل الثاني: اللامركزية الإدارية أو المحلية أو "الإقليمية"، ويتم بموجبها توزيع الصلاحيات الإدارية بين السلطة المركزية وهيئات تعمل في المناطق

الجغرافية المختلفة في الدولة. ويتم تبعاً لذلك تقسيم الدولة إلى عدة مناطق لتقوم الهيئات بإدارتها ضمن الصلاحيات الممنوحة لها مثل الهيئات المحلية. أما المبدأ الثاني الذي تعتمد عليه اللامركزية الإدارية، مبدأ ديمقراطية الإدارة، فقد ساد نظام المركزية الإدارية في الدول في الوقت الذي كانت فيه وظائف الدولة محصورة في دورها كدولة حارسة تقتصر نشاطاتها على الدفاع الخارجي، والأمن الداخلي والقضاء، ولكن بعد أن أوسع ميدان الدول وتحول دورها من دولة حارسة إلى دولة متداخلة في جميع مناحي الحياة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية وغيرها، وبعد أن تأثرت وظائف الدولة بالأفكار الإشتراكية الإجتماعية والديمقراطية، والتي بموجبها أطلقت الحرية للشعوب في أن تحكم نفسها بنفسها وفقاً لمبدأ الديمقراطية، فقد تحولت غالبية دول العالم عن المركزية الإدارية المطلقة وبدأت تأخذ باللامركزية الإدارية المبنية على إحترام الرأي وتبادل الأفكار وحق إبداء الرأي والمساواة في الفرص، بحيث أصبحت الديمقراطية من جديد مبدأ أساسياً من مبادئ الحكم والإدارة (شحاده 1996). لنجاح أسلوب اللامركزية لا بد من الأخذ بعين الإعتبار المحددات التالية والتي تعتبر أساسية لنجاح هذا الأسلوب:

1. القدرة على تحقيق قدر مناسب ومتزايد من المشاركة الشعبية في المجالس المحلية.
 2. النجاح في عزل التأثير السلبي والضرار للبيروقراطية المركزية من أن يصيب اللامركزية بما يعوقها.
 3. النجاح في تنمية وتطوير موارد مالية محلية بإستمرار.
 4. النجاح في تنسيق علاقات الوحدات المحلية مع الوحدات المركزية للدولة.
 5. النجاح في تكوين وتنمية كادر بشري للعمل في المجالس المحلية بإحساس الخدمة العامة، ويقدر مناسب من الكفاءة المهنية (مجلة شؤون تنمية 1999).
- لا بد من التفارقة بين نظام الحكم المحلي والإدارة المحلية، فالحكم المحلي يعكس التوسع في اللامركزية السياسية، وهو نظام توجد فيه سلطات للحكم المحلي تتصف بالصفات التالية:
1. وجود مجالس محلية منتخبة، وتمنح سلطات تشريعية جديدة.
 2. تتمتع هذه المجالس المحلية بسلطة فرض الضرائب الخاصة بها، والتي تحتاجها لتنفيذ سياساتها المحلية. أما الإدارة المحلية فهي لا مركزية، ذات طابع إداري تهدف إلى تنسيق العلاقة بين الحكومة المركزية وفروعها المحلية المنتشرة في أرجائها (مجلة شؤون تنمية 1999).

التمييز بين اللامركزية الإدارية واللامركزية السياسية

أطلق الفقهاء تسمية السلطة المحلية في نظام اللامركزية السياسية "بهيئات الحكم المحلي" "الهيئة المحلية"، وبهذا يختلف الحكم المحلي عن الإدارة المحلية في نظام اللامركزية الإدارية بأنه ترتيب دستوري يفصل العلاقة السياسية والإدارية والقانونية والمالية بين السلطتين المركزية والمحلية، وليس ترتيباً إدارياً فقط، لذلك فإن الهيئات المحلية تتمتع بإستقلالية الصلاحيات عن السلطة المركزية، كما أن صلاحيات الهيئات المحلية لا تتوقف عند

ظل الأوضاع المتغيرة، عن طريق استمرار الهيئات المحلية المتواجدة في مختلف المناطق في تقديم الخدمات للمواطنين، وبالتالي إرتباط المواطنين بالدولة يكون عن طريق هذه الرابطة غير المركزية، وبالذات في المناطق التي لا يوجد فيها تمثيل إداري للسلطة المركزية. من مزايا اللامركزية في الحالة الفلسطينية أيضاً تخفيف العبء المالي عن خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية، فاللامركزية تتطلب أن تتولى التمويل الذاتي لمشروعاتها وإستثماراتها، وبالتالي الإعتماد على عائداتها وأرباحها، إلى جانب ذلك فإن مؤسسات الحكم المركزي لن تضطر أن تساعد مؤسسات الهيئات المحلية ومرافقها للخروج من بما فيها المستحقة من إسرائيل. إلا أنه وبشكل عام يمكن أن نلخص مزايا اللامركزية بالنقاط التالية:

- 1- إعفاء الحكومة المركزية من الضغط الزائد عليها والمتمثل في طلب الجماهير برغباتها.
- 2- السرعة والمرونة في البت في الأعمال وحل المشكلات وتلافي الأخطاء وتداركها.
- 3- توفر المعلومات لدى الرؤساء والمستويات اللامركزية، مما يجعل القرارات على المستوى اللامركزي مبنية على المعلومات المتكاملة والصحيحة.
- 4- سهولة عملية الإتصال وفعاليتها، حيث يتم الإتصال مباشرة دون تعقيدات روتينية.
- 5- إمكانية التنسيق بين مختلف الخدمات الميدانية في إطار اللامركزية الإدارية على مستوى المدينة أو المحافظة أو الإقليم.
- 6- تنمية القدرات والمهارات القيادية، وذلك بإتاحة الفرصة للتدريب على تحمل المسؤوليات والإعداد لتولي المناصب الإدارية.
- 7- إن المشروعات التي تنفذ في ظل الأسلوب اللامركزي تزيد فكرة قيد الحكومة المركزية وإنفرادها بالسلطة.
- 8- صدور القرارات محلياً وفقاً لمصالح الأقاليم.
- 9- إدراك المواطن لمسؤولياته المتصلة بحل المشكلات المحلية وتحمل بعض الأعباء في هذا الصدد.
- 10- إسهام المواطن في تنفيذ المشروعات المحلية أو ما يصاحب ذلك من تنمية (علي 1987).

أهداف اللامركزية

- يوجد أربعة أسباب لتبني اللامركزية يوضحها والتر كالن (Kalin 1994)
- 1- توفير إدارة كفوءة، حيث أن المشاريع المحلية أكثر تجاوبا لحاجات وظروف المجتمع المحلي.
 - 2 - ضمان تحقيق الديمقراطية وحقوق الأفراد، والتي تعتبر مفاتيح الأمان عندما تتخذ القرارات بشكل يتماشى مع إهتمامات السكان المحليين.
 - 3- خلق روح التنافس بين وحدات الإدارة المحلية.
 - 4- الحفاظ على حقوق الأقليات من خلال إعطائهم درجة مرضية من حكم أنفسهم.

حدود التنفيذ بل تتعداها لتصل إلى مجال التشريع. وتخلص من هذه المقارنة إلى أن فروقاً جوهرية تميز اللامركزية الإدارية عن اللامركزية السياسية، وترسم بالتالي حدود اللامركزية الإدارية (الإقليمية) كوظيفة إدارية محصورة في الشؤون المحلية لإقليم محدد، ولا تتصرف إلى شؤون السياسة، الأمر الذي يقضي إستبعاد أي تسمية تتعلق بالحكم، فيما يخص الهيئات المحلية التي تجسد اللامركزية الإقليمية، بل يطلق عليها "الإدارة المحلية".

إذا كانت إنجلترا قد أطلقت على هيئاتها المحلية، إصطلاح "نظام الحكم المحلي" فإن لهذا الأمر أسباباً تاريخية تعود إلى أواخر القرن التاسع الميلادي، حيث نشأت هذه الهيئات نشأة طبيعية تعبيراً عن رغبة الأفراد في أن لهم هيئات لإدارة شؤونهم، ويرى البعض أن النظام الإنجليزي قد بدأ على أنه نوع من الحكم المحلي، إلا أنه تطور بعد ذلك بحيث أقتصر إختصاص الهيئات المحلية فيها بالإشراف على المرافق المحلية، الأمر الذي دعا بعض الفقهاء الإنجليزي على إطلاق الإسم الصحيح على هذه الهيئات أي "الإدارة المحلية" تميزاً لها عن اللامركزية السياسية (الطماوي 1982).

إن اللامركزية مفهوم متعدد المعاني، ولا يوجد لها بالتالي تعريف قانوني واحد، غير أن ما يهمنا في هذا السياق هي اللامركزية الإقليمية أو لا مركزية الحكم المحلي، والتي يمكن تعريفها بشكل مبسط بأنها "عملية نقل للصلاحيات من السلطة المركزية إلى السلطة المحلية المنتخبة من قبل المواطنين" كما يمكن تعريفها بأنها "توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة تمثل السكان المحليين تمثيلاً صادقاً، ويكون لها سلطة البت والتصرف في المسائل التي تخص مصالح هؤلاء السكان المحليين تحت رقابة السلطة المركزية.

تقوم فكرة اللامركزية على إفتراض وجود مؤسسات حكم محلي منتخبة بشكل مباشر ومسؤولة أمام المواطنين، هذا التفويض الإنتخابي له أهمية قصوى لإرتباطه بمسألة تمثيل مصالح المواطنين، حيث أن الموظفين المعينين عادة وما يزعون إلى إرضاء صاحب القرار في تعيينهم وترقيتهم، بعكس الموظفين المنتخبين الذين يحرصون بصورة أوضح على تمثيل مصالح من أنتخابهم (Erikson 1999). تعد اللامركزية بالشكل المشار إليه أعلاه تطبيقاً لمبدأ "الحكم الصالح" وضمناً حقيقية لوجود هذا النوع من الحكم على المستوى المحلي. وتشمل مظاهر "الحكم الصالح" قضايا أساسية تتعلق بالمساءلة والشفافية وسيادة القانون، ويمكن الربط بين الحكم الصالح واللامركزية على أساس أن اللامركزية بشكل عام تعني إعادة تشكيل الإدارة العامة وتوزيع السلطات والمسؤوليات بين مستويات مختلفة من الإدارة، مما يؤدي عادةً إلى نشوء نظام تعاون بين مؤسسات الحكم المركزية و الهيئات المحلية.

ومن مزايا تطبيق اللامركزية في الحالة الفلسطينية، أنها قد توفر إطاراً عملياً مناسباً للظروف الفلسطينية الخاصة، وبالذات الواقع الذي نشأ عن اتفاق أوسلو من غياب التواصل الجغرافي بين مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، فضلاً عن كونها حلاً مؤسساتياً للصعوبات التي عانت منها المؤسسات الوطنية الفلسطينية في ظل إنتفاضة الأقصى من تعطيل وتدمير. ومن شأن تطبيق اللامركزية أن يكفل وحدة النظام السياسي الفلسطيني في

والكامنة أو تشغيل الأيدي العاملة المحلية. وكذلك ترسيخ مبدأ الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار على المستوى المحلي.

4- دراسة (حسيبا 2006) بعنوان "واقع واستراتيجيات تطوير الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية"، هدفت الدراسة إلى تقييم الواقع الحالي للإدارة المحلية الفلسطينية في ظل الظروف القائمة، وتحديد الصعوبات التي تواجهها، ووضع برامج ومقترحات لإستراتيجية مستقبلية من أجل النهوض بمستوى الهيئات المحلية لتعزيز دورها ومساهمتها في عملية التنمية وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على نظامي الحكم المحلي والإدارة المحلية بشكل واضح. أشارت الدراسة إلى وجود مركزية في نظام الإدارة المحلية الفلسطينية، وتعدد المستويات الإدارية، ووجود عدد كبير من الهيئات المحلية (خاصة البلديات المستحدثة) وكذلك عجز الهيئات المحلية عن أداء دورها ومهامها، وتلبية حاجات المواطنين، وأظهرت الدراسة عدم ملائمة قانون الهيئات المحلية الفلسطيني للواقع الحالي في الأراضي الفلسطينية، وعدم توفر المرونة لمواجهة التطورات والتحديات المختلفة.

5- دراسة (عكوشي 2005) بعنوان "التنظيم في مؤسسات الإدارة المحلية". هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التنظيم في مؤسسات الإدارة المحلية في دولة الجزائر، واستخدام الباحث أسلوب منهجية البحث الميداني عن طريق استعمال أدوات الدراسة (الإستمارة، الملاحظة، المقارنة)، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها ضعف فعالية مستوى إدارات مؤسسات الإدارة المحلية كون المسؤولين بهذه المؤسسات لا يقومون بأدوارهم التنظيمية الإدارية كما ينبغي من حيث العمل على حل مشكلات العمل والعمال والإهتمام بهم وتحسين المشكلات التي تعوق أداءهم لمهامهم بطريقة مقبولة، ويرجح الباحث أن المشكلة تكمن في التنظيم العام للإدارة المحلية والصلاحيات الممنوحة لها من قبل الحكومة المركزية.

6- دراسة (الزعيبي 2005) بعنوان "أنواع عضوية المجالس المحلية دراسة مقارنة" وقد هدفت الدراسة إلى إبراز العديد من أنماط وأبعاد التطور على طريق الإدارة المحلية والتعرف على مختلف اتجاهات تطورها في الأردن، وإلقاء الضوء على بعض المفاهيم والأفكار في الإدارة العامة والفكر السياسي فيما يخص التمييز بين الحكم المحلي والإدارة المحلية واللامركزية الإدارية وعدم التركيز الإداري، والتوصل إلى الوسائل الكفيلة بزيادة فاعلية المجالس المحلية وكفاءة العاملين فيها. لقد توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة من حيث ضرورة تطبيق نظام الإدارة المحلية في الأردن وخاصة في مجال تطبيق نظام الانتخاب المباشر من قبل أعضاء الهيئة العامة في كل هيئة محلية لممثليهم في الهيئة المحلية والاستقلال التام في عملية الانتخابات بعيداً عن السلطة المركزية.

7- دراسة (عبد العاطي 2005) بعنوان "الحكم المحلي والهيئات المحلية الفلسطينية"، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الإطار النظري للحكم المحلي وتقدير الحاجة إلى تنظيم عملة وفق أسس ديمقراطية ولا مركزية، وتحديد

1- دراسة (أبو سمرة 2006) بعنوان "دور البلديات والهيئات المحلية في تنمية المجتمع المحلي الفلسطيني"، وقد هدفت الدراسة إلى إبراز أثر مركزية ولا مركزية الإدارة على دور البلديات من الناحية المجتمعية والإقتصادية والإدارية، ومن ثم قدرت البلدية على دفع عملية الإستثمار والتنمية الإقتصادية داخل المجتمع المحلي. والتعرف على الأهداف التي من أجلها يتم تحديد مدى إرتباط الهيئات المحلية بالحكومة المركزية وقدرتها على تطبيق سياساتها. وعلاقة الهيئات المحلية مع مؤسسات المجتمع ومؤسسات الحكومة المركزية لوضع تصور للسياسة الإقتصادية والإستثمارية وذلك حسب رؤية مجتمعية شاملة. حيث أتمد الباحث على دراسة وتحليل قوانين الهيئات المحلية منذ العهد العثماني وحتى قوانين السلطة المحلية الفلسطينية لسنة 1997م. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان من أهمها العمل على إيجاد أسس التطوير الإداري بإنشاء الهيكليات الإدارية للبلديات، وذلك لمراعاة التسلسل الرأسي للسلطات، بما يحقق هيكلياً مركزية للتعليمات الصادرة ورسم السياسة، وكذلك الحرص على خلق أو إيجاد تسلسل أفقي واضح بين البلديات والهيئات المحلية والوزارة لتحقيق هيكلياً لامركزية لتنفيذ الأهداف ووضع الخطط تحديد الحاجات، وإيجاد دور رقابي يرسخ مبدأ اللامركزية الفعلية في عمل البلديات من خلال إشراك جهات متعددة في رقابة أداء وعمل المجلس البلدي.

2- دراسة (عبد الوهاب 2006) بعنوان "الحكم المحلي والاتجاهات الحديثة مع دراسة حالة مصر"، هدفت الدراسة إلى التعرف بالعلاقة بين اللامركزية والحكم المحلي من خلال عرض الإطار العام الذي يحكم نظم الحكم المحلي والتفريق بين المركزية واللامركزية والحكم المحلي والإدارة المحلية، ومبررات الحكم المحلي في مصر والبيئة المؤثرة فيه سواء كانت عوامل جغرافية أو سياسية أو اقتصادية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحديد العلاقة بين الإدارة المركزية والهيئات المحلية وتوصلت إلى العديد من النتائج أهمها، أن النظام المحلي المصري لا يتسم بوجود توازن بين السلطة والمسؤولية والتركيز على لامركزية المسؤولية دون أن يكون المقابل لها لامركزية السلطة، مع ضرورة نقل المزيد من السلطات والإختصاصات المركزية من الوزارات إلى الوحدات المحلية. وفضلت الدراسة إطلاق الإدارة المحلية بدلاً من مصطلح الحكم المحلي .

3- دراسة (ولدا حامدون 2006) بعنوان "اللامركزية الإدارية في تحقيق التنمية المحلية"، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل مساهمة اللامركزية الإدارية في تحقيق التنمية المحلية والتميز بين مفهوم المركزية والإدارة المحلية وتطبيقاتهما وخاصة في البلدان النامية. وقد خلصت الدراسة إلى أن اللامركزية تمثل بما تمنحه من صلاحيات أوسع للهيئات المحلية إطاراً ملائماً لإشراك المجتمعات المحلية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة تنفيذها الذاتية، كما وتساهم اللامركزية في نشر الديمقراطية ومشاركة مختلف الفاعلين في العملية التنموية بهدف تحقيق استغلال أمثل للموارد الطبيعية المحلية المتاحة

ونوع الترتيبات المرغوبة للهيئات المحلية، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها الحدود المتاحة للمشاركة الشعبية في الحكم بشكل عام والحكم المحلي بشكل خاص ضعيفة بشكل واضح، وهي ظاهرة تسود كافة مستويات العمل المؤسسي الفلسطيني، سواء من حيث غياب الرؤية التنموية الجامعة، وفلسفة الحكم القائمة على إشراك المجتمع في تحمل مسؤولية التنمية، والإستفادة من ثمارها، أو من حيث آليات عمل المؤسسات المركزية أحياناً وغير الفعالة أحياناً أخرى.

11- دراسة (العواجي 1999) بعنوان "الإدارة المحلية في عهد عبد العزيز، دراسة تاريخية وتحليلية"، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على التجربة السعودية في أهم الأساليب التنظيمية الإدارية وهي الإدارة العلمية، وبيان أهمية الإدارة المحلية وأثرها كوسيلة محفزة وأداة رسمية مؤثرة في تدعيم الأمن والسلم الاجتماعي والاستقرار الإقليمي ومن ثم تعزيز السلطة المركزية والوحدة الوطنية، واتبع الباحث منهجية النظرية الوصفية التحليلية المتمثلة في مراجعة الوثائق والأنظمة والدراسات بشأن الإدارة المحلية. توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان أهمها أن العلاقة الرقابية بين السلطات المركزية والسلطات المحلية اقتصرت على إصدار التعليمات الضرورية والتوجيهات العامة لتنظيم الخدمات المحلية وتنفيذها والرقابة على تجاوزات السلطات المحلية.

12- دراسة (مكي 1999) بعنوان "العلاقة بين السلطة المركزية والهيئات المحلية، دراسة مقارنة، مع التطبيق في فلسطين"، تلخصت أهداف الدراسة في توضيح بعض النماذج المختلفة للأنظمة الإدارية المتعلقة بمستوى السلطة المحلية وإجراء مقارنة فيما بينهما، وواقع السلطة المحلية الفلسطينية وكيفية تطورها تاريخياً وقانونياً وإدارياً لتصل إلى إستشراق طبيعة مستقبلها عن طريق تحليل مشاريع القوانين المقترحة بشأنها من قبل وزارة الحكم المحلي الفلسطيني، واتبع الباحث في دراسته الأسلوب المقارن التحليلي وأسلوب التحليل التاريخي القانوني، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة إن التنظيم المحلي الفلسطيني يسير باتجاه عدم التركيز الإداري، وهذا بدوره سوف يؤثر بدرجة كافية على النظام السياسي الفلسطيني، بحيث سنشهد مستقبلاً نظاماً سياسياً قائماً على مفهوم المركزية الفردية، وهو الأمر الذي يتناقض مع تطبيق الديمقراطية في فلسطين المستقبل، وبخصوص العلاقة بين السلطة المركزية الفلسطينية والهيئات المحلية فما زالت متأثرة بتوجهات السلطة المركزية وبالتالي فإن دور المجالس المحلية ما زال محدوداً ومقتصرًا على الأمور الخدمائية فقط.

التعليق على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة موضوع الإدارة المحلية والحكم المحلي من وجهات نظر مختلفة، ركزت أغلبها على تنظيم العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية والتميز بينهما، بالإضافة إلى أنماط وأبعاد التطور عن طريق الإدارة المحلية، ولم تتناول موضوع تغيير أسلوب الحكم المحلي إلى الإدارة المحلية بشكل مباشر، فيما جاءت دراسة "عبد العاطي" لتحديد الإطار

التحديات والمصاعب في مرحلة التطور والإصلاح للحكم المحلي في عدد السلطة الوطنية الفلسطينية والتركيز على السياسة المتعلقة بمؤسسات الحكم المحلي باعتبارها الأساس لخلق مجتمع مدني وترسيخ مبدأ الديمقراطية وتحديد أسس الإصلاح ومعايير الحكم الصالح في مؤسسات الحكم المحلي باعتبارها قاعدة تمس المجتمع المحلي، وتوصلت الدراسة إلى استنتاجات وتوصيات عديدة منها، عدم وجود اهتمام كبير من قبل المجتمع المحلي بالهيئات المحلية وضعف بنية المجتمع المحلي الفلسطيني، وضعف المؤسسات الأهلية وغير الحكومية والأحزاب السياسية في اهتمامها بالإدارة المحلية وذلك بسبب عدم وجود انتخابات والإعتماد على التعيينات من قبل الحكومة المركزية لإدارة الهيئات المحلية.

8- دراسة (الطعامنة 2003) بعنوان "نظم الإدارة المحلية، المفهوم والفلسفة والأهداف"، وقد هدفت الدراسة إلى وضع إطار مفاهيمي لمصطلح الإدارة المحلية وتميزه عن المصطلحات ذات العلاقة، وبيان مقومات الإدارة المحلية وأركانها وفلسفة وأهداف تبنيتها لتشكيل إطاراً فكرياً يسهم في وضوح ومغزى الحكم والإدارة المحلية من فكر وممارسات. وقد إعتمدت الدراسة منهجية تحليلية لأساليب الإدارة المحلية والحكم المحلي العالمية، وأوصت الدراسة ومن خلال الدوافع الرئيسية والأهداف التي يسعى نظام الإدارة المحلية إلى تحقيقها إلى تبني نظام الإدارة المحلية وتوصلت إلى نتائج مهمة حول تبني هذا النظام ومميزاته في تطبيق اللامركزية في إدارة الهيئات المحلية .

9- دراسة (الشيخلي 2001) بعنوان العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية، حيث هدفت الدراسة إلى المعرفة الدقيقة للمفاهيم الخاصة بالإدارة المحلية، وتحديد نوعية العلاقات بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية والوصول إلى التعاون الحقيقي بين هاتين الإدارتين للقيام بأداء الخدمات للمواطنين جميعاً، بطريقة سهلة وبسيطة ورخيصة، وقد اتبع الباحث المنهجية الخاصة بالدراسات النظرية بدراسة تحليلية ومقارنة بالرجوع إلى القوانين والأنظمة التي تحدد العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية وإلى التجارب الميدانية للدول في تطبيق هذه القوانين، وقد توصل الباحث إلى وجود إختلاف بين الباحثين العرب حول تعريف مصطلحات الإدارة المحلية والحكم المحلي، وعدم وجود علاقة بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية، حيث تستعمل الحكومات أساليب عديدة في علاقاتها مع الإدارة المحلية.

10- دراسة (طوقان 2001) بعنوان "اللامركزية والحكم المحلي في فلسطين"، وقد هدفت الدراسة إلى تقدير الحاجة الفعلية إلى اللامركزية في فلسطين، وتحديد الإطار النظري للامركزية في الحكم المحلي في فلسطين، وفحص مدى إمكانية إيجاد أو تبني أنماط اللامركزية للحكم المحلي في فلسطين، واتبعت الدراسة منهجية الوصف التحليلي لوصف الظاهرة، واتبع في دراسته الباحث على الأسلوب التحليلي كمنهج لدراسة اللامركزية والحكم المحلي الفلسطيني، وتوصلت إلى العديد من النتائج منها، إن فكرة الهيئة المحلية غير مكتملة وغير واضحة لدى السلطة المركزية لشكل النظام المطلوب تصميمه، وإن هناك عدة أنواع من الترتيبات اللامركزية للحكم المحلي، وإن أصحاب القرار سواء السياسي أو الإداري لم يحزموا أمرهم بعد بشأن شكل

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية %
المؤهل العلمي	توجيهي فأقل	7	8.50
	بكالوريوس فأقل	49	59.80
	أعلى من بكالوريوس	26	31.70
المجموع		82	100
سنوات الخدمة	أقل من 5	10	12.20
	أقل من 10	17	20.70
	أكثر من 10	55	67.10
المجموع		82	100
التخصص	إداري	46	56.20
العلمي	مالي	12	14.60
	فني/ هندسي	22	26.80
	قانوني	2	2.40
المجموع		82	%100

النظري للحكم المحلي في فلسطين وتقدير الحاجة إلى تنظيم عمله وفق أسس ديمقراطية ولا مركزية.

لقد إتفقت الدراسة مع دراسة "عكوش" حول ضعف فاعلية مؤسسات الإدارة المحلية، ولكنها تعارضت مع دراسة "الزعيبي" حول أهمية الإدارة المحلية إذا منحت الصلاحيات الكاملة للإدارة المحلية، وأتفقت مع دراسة ولد "حامدون (2006)" على ضرورة تطبيق نظام الإدارة المحلية للتخفيف من أعباءها عن السلطة المركزية، كما أتفقت مع دراسة "أبو سمره" حول علاقة الهيئات المحلية مع الحكومة المركزية وضرورة إتخاذ قرار بتشكيل هيكلية إدارية واضحة في الهيئات المحلية تمنح الصلاحيات والمسؤوليات الكاملة، وتعارضت الدراسة مع دراسة "عبد الوهاب" حول ضرورة نقل المزيد من السلطات والاختصاصات من الحكومة المركزية إلى الهيئات المحلية.

التحليل الإحصائي والنتائج والتوصيات

قياس صدق الإستبانة

لقياس صدق الإستبانة تم عرضها على عدد من المحكمين والأكاديميين ذوي الاختصاص والخبرة ممن لهم دراية وإطلاع بموضوع الدراسة، الذين قاموا بدراستها وتصويبها وتدقيقها ومراجعتها، حيث أخذ الباحث بأراء المحكمين حتى خرجت الإستبانة بشكلها النهائي. ومن ثم تم إجراء التحليل باستخدام Reliability Analysis، حيث وجد أن قيمة التجانس بين الفقرات ككل = (0.95)، نستدل من قيمة التجانس بين الفقرات (0.95) أن هذه القيمة تعد قيمة ممتازة بحيث توضح مدى المصادقية في تعبئة نماذج الإستبانة من قبل المشاركين في الإستبانة.

قياس ثبات الإستبانة (Cronbach's Alfa):

تم قياس ثبات الاختبار من خلال معادلة كرونباخ ألفا، كما أنها تشير إلى الصدق التكويني أو ما يسمى بالتجانس الداخلي، وجد أن قيمة ألفا = (0.95) والتي تمتد قيمها من 0 - 1 تمثل مدى ثبات الاختبار الذي يحتوي على أكثر من إجابة multi- point formatted questioner

جدول (1) نتائج معامل كرونباخ ألفا لثبات أداة الدراسة (الثبات الكلي)

البيان	عدد الحالات	عدد الفقرات	قيمة ألفا
الثبات الكلي	5	38	0.95

جدول (3) مقياس ليكرت

القيمة	الوزن
غير موافق بشدة	1
غير موافق	2
محايد	3
موافق	4
موافق بشدة	5

المعالجة الإحصائية

بعد جمع بيانات الدراسة قام الباحث بمراجعتها وذلك تمهيداً بإدخالها إلى الحاسوب، وقد تم ذلك بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى أخرى رقمية وذلك في جميع أسئلة الدراسة، حيث تم اختيار وتحليل فرضيات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- 1) أساليب الإحصاء الوصفي: كالتكرار والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية.
- 2) قياس التجانس الداخلي (كرونيباخ ألفا).
- 3) تم اعتماد البرنامج الإحصائي (SPSS) من أجل عمل المقارنات المختلفة التي تبين وبوضوح الفوارق والتباين بين الأحداث المدروسة.

عرض نتائج الدراسة

حتى يتم التعرف على طبيعة البيانات التي تم جمعها، فإنه لا بد من عرضها بشكل يتيح للدارس أن يتعرف على متغيراتها، لتساعده على فهم أكبر وأعمق لمجتمع الدراسة حيث سيتم عرض النتائج من خلال الجداول. تم حساب المتوسط المرجح لإجابات أفراد العينة على محاور الدراسة المختلفة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، وذلك من أجل معرفة اتجاه آراء المستجيبين (أفراد عينة البحث) وعمل المقارنات المختلفة، حيث يعتبر مقياس ليكرت من أفضل أساليب قياس الاتجاهات، وذلك على النحو الآتي (جدول 3)

تم بعد ذلك حساب المتوسط المرجح، على النحو الآتي (جدول 4)

المستوى	المتوسط المرجح
ضعيفة جداً	من 1 - 1.79
ضعيفة	من 1.80 - 2.59
متوسطة	من 2.60 - 3.39
كبيرة	من 3.40 - 4.19
كبيرة جداً	من 4.20 - 5.00

جدول (5) توجهات أفراد العينة حول المحور الأول

ال فقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
نظام الحكم المحلي يحقق أهداف الهيئات المحلية.	3.61	0.86	كبيرة
نظام الحكم المحلي يؤدي إلى رفاهية المجتمع.	3.24	1.00	متوسطة
نظام الحكم المحلي يؤدي إلى خدمة السكان بكفاءة.	3.54	1.00	كبيرة
نظام الحكم المحلي يؤدي إلى خدمة السكان بفاعلية.	3.40	1.00	كبيرة
نظام الحكم المحلي يؤدي إلى السرعة في تقديم الخدمة للسكان.	3.27	1.11	متوسطة
نظام الحكم المحلي يؤدي إلى السهولة في تقديم الخدمة للسكان.	3.44	1.04	كبيرة
نظام الحكم المحلي يؤدي إلى إسهم المواطن في تحمل الأعباء عن الهيئة المحلية.	0.17	1.17	ضعيفة
نظام الحكم المحلي يساهم في التنسيق بين الخدمات الميدانية التي تقدمها الهيئات المحلية.	3.45	1.00	كبيرة
يساهم نظام الحكم المحلي في اتخاذ القرارات بسهولة.	3.32	1.02	متوسطة
يؤدي تطبيق نظام الحكم المحلي إلى سهولة الرقابة على أعمال الهيئات المحلية.	3.49	1.02	كبيرة
يسهم نظام الحكم المحلي في تنمية الموارد المالية.	3.33	1.05	متوسطة
يؤدي تطبيق نظام الحكم المحلي إلى المشاركة الشعبية بفاعلية.	3.33	1.13	متوسطة
يؤدي تطبيق نظام الحكم المحلي إلى تنمية الموارد البشرية في الهيئات المحلية.	3.55	1.00	كبيرة
نظام الحكم المحلي يشجع العمل الجماعي.	3.23	1.13	متوسطة
نظام الحكم المحلي يساعد على تخفيف العبء المالي على خزينة السلطة.	3.26	1.26	متوسطة
نظام الحكم المحلي يؤدي إلى سهولة الاتصال مع السكان.	3.54	1.02	كبيرة
نظام الحكم المحلي يؤدي إلى سهولة التواصل مع السكان.	3.50	1.02	كبيرة
نظام الحكم المحلي يساهم في تخفيض الضغط عن الحكومة المركزية.	3.57	1.16	كبيرة
نظام الحكم المحلي يساعد في توفر المعلومات اللازمة للهيئات المحلية.	3.48	0.92	كبيرة
يساهم تطبيق نظام الحكم المحلي في المحافظة على حقوق الأقليات.	3.46	1.06	كبيرة
يساهم تطبيق نظام الحكم المحلي في التنافس بين الوحدات الحكومية لتقديم الخدمات للسكان.	3.24	1.13	متوسطة
يساهم تطبيق نظام الحكم المحلي في تحقيق الديمقراطية.	3.21	1.23	متوسطة
يساهم تطبيق نظام الحكم المحلي في تحقيق حقوق المواطن.	3.29	1.17	متوسطة
تطبيق نظام الحكم المحلي يساعد على ترشيد موازنات الهيئات المحلية.	3.48	1.24	كبيرة
يحقق تطبيق نظام الحكم المحلي بتطوير المشاريع بكفاءة وفاعلية بما يلاءم أهداف الهيئات المحلية.	3.26	1.12	كبيرة
الدرجة الكلية	3.40	1.07	كبيرة

جدول (6) توجهات أفراد العينة حول المحور الأول

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
يوجد إمكانيات بشرية وظيفية تستطيع تطبيق نظام الإدارة المحلية.	3.51	0.89	كبيرة
يتوافر إمكانيات إدارية لتطبيق نظام الإدارة المحلية.	3.52	0.86	كبيرة
يتوافر إمكانيات مالية لتطبيق نظام الإدارة المحلية.	3.07	1.00	متوسطة
يتوافر إمكانيات تكنولوجية لتطبيق نظام الإدارة المحلية.	3.32	0.94	متوسطة
يوجد قدرة تنظيمية لإتخاذ قرار بتطبيق نظام الإدارة المحلية	3.40	0.81	كبيرة
تشعر أنه يوجد تحفظ في اتخاذ قرار بتطبيق نظام الإدارة المحلية.	3.41	0.97	كبيرة
من وجهة نظرك يمكن تغيير نصوص قانون الهيئات المحلية لتلائم نظام الإدارة المحلية.	4.13	0.70	كبيرة
يوجد إمكانية قانونية لتطبيق نظام الإدارة المحلية.	3.65	0.71	كبيرة
تباعد التواصل الجغرافي بين الهيئات المحلية يساعد في اتخاذ قرار بتبني نظام الإدارة المحلية.	3.27	0.96	متوسطة
تعتقد أن الوضع السياسي الحالي يساعد على اتخاذ قرار بتبني نظام الإدارة المحلية.	3.04	1.08	متوسطة
تعتقد أن القائمين على اتخاذ القرار يدركون أن نظام الإدارة المحلية يؤدي إلى تحقيق أهداف الهيئات المحلية بكفاءة.	3.10	0.87	متوسطة
تعتقد أن القائمين على اتخاذ القرار يدركون أن نظام الإدارة المحلية يؤدي إلى تحقيق أهداف الهيئات المحلية بفاعلية.	3.00	0.89	متوسطة
تعتقد أنه يوجد جرأة وشجاعة عند المسؤولين لتغيير النظام الحالي إلى نظام الإدارة المحلية.	2.48	1.22	ضعيفة
الدرجة الكلية	3.30	0.92	متوسطة

في المتوسطات الحسابية لكافة الفقرات، مما يشير إلى تفاوت في آراء الباحثين حول العوائق التي تقف حائلاً أمام إمكانية اتخاذ قرار بتغيير النظام الحالي إلى نظام الإدارة المحلية، حيث يتضح من النتائج السابقة أن الفقرة السابعة "من وجهة نظرك يمكن تغيير

نصوص قانون الهيئات المحلية لتلائم نظام الإدارة المحلية"، حصلت على أعلى متوسط حسابي في هذا المحور بلغ (4.13)، بينما تعتبر الفقرة رقم (13) أضعف الفقرات المذكورة في هذا المحور.

ثانياً : فرضيات الدراسة

لفحص هذه الفرضيات تم استخدام تحليل التباين الأحادي، (One Way ANOVA) كما يبين الجدول رقم (7)

الفرضية الأولى: نصت الفرضية الأولى على "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة نحو تحقيق أسلوب نظام الحكم المحلي لأهداف وغايات الهيئات المحلية بكفاءة وفاعلية تعزى لمتغيرات الدراسة". أظهرت النتائج الواردة في الجدول إلى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) نحو تحقيق أسلوب نظام الحكم المحلي لأهداف وغايات الهيئات المحلية بكفاءة وفاعلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث بلغت قيمة "ف" (1.96) وبدلالة إحصائية مقدارها (0.15) وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) حيث أن:

$$\text{Sig - Value} = 0.148 > 0.05$$

الإيجابية على أسئلة الدراسة ومناقشتها

للإجابة على أسئلة الدراسة سيتم في هذا القسم عرض وتحليل ومناقشة لنتائج إجابات الباحثين حول فقرات الاستبانة من خلال الجداول ومناقشة نتائجها على النحو الآتي:

المحور الأول: تطبيق نظام الحكم المحلي يحقق أهداف وغايات الهيئات المحلية بكفاءة وفاعلية.

يتضح من المتوسط الكلي للمحور (3.40) أن هناك موافقة (كبيرة) من الباحثين على الفقرات المذكورة في المحور الأول بشكل عام، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (2.17- 3.61)، وهذا يشير إلى قراءة جيدة وإستجابة متجانسة لكافة فقرات هذا المحور من الباحثين، حيث يلاحظ وجود تقارب في المتوسطات الحسابية لكافة الفقرات، مما يشير إلى تقارب في آراء الباحثين حول تطبيق نظام الحكم المحلي يحقق أهداف وغايات الهيئات المحلية بكفاءة وفاعلية، حيث يتضح من النتائج السابقة أن الفقرة الأولى "نظام الحكم المحلي يحقق أهداف الهيئات المحلية" أقوى الفقرات المذكورة، بينما تعتبر الفقرة السابعة "نظام الحكم المحلي يؤدي إلى إسهام المواطن في تحمل الأعباء عن الهيئة المحلية." أضعف الفقرات المذكورة حيث حصلت على أقل متوسط حسابي في هذا المحور.

المحور الثاني: العوائق التي تقف حائلاً أمام إمكانية اتخاذ قرار بتغيير النظام الحالي إلى نظام الإدارة المحلية.

يلاحظ أن المتوسط الكلي للمحور هو (3.30) وأن هناك موافقة (متوسطة) من الباحثين على الفقرات المذكورة في المحور الثاني بشكل عام، تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (2.48- 4.13)، وهذا يشير إلى أن الإستجابة متجانسة لكافة فقرات هذا المحور من الباحثين، حيث لوحظ وجود تفاوت

اختبارات المقارنة (Post Hoc) وهي عديدة ومتنوعة حيث سنقوم هنا بعمل اختبار أقل فرق ممكن (L.S.D.) لمعرفة مصدر الاختلاف في إجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، وذلك كما في الجدول (8):

جدول (8) اختبار L.S.D. حسب المؤهل العلمي

الدلالة الإحصائية	الفرق في المتوسط الحسابي	المستوى العلمي ب	الفرق في المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية
10.00	9.71*	بكالوريوس فأقل	بكالوريوس فأقل	10.00
10.00	9.82*	من أعلى بكالوريوس	بكالوريوس فأقل	10.00
10.00	-9.71*	بكالوريوس فأقل	بكالوريوس فأقل	0.90
0.90	0.10	من أعلى بكالوريوس	بكالوريوس فأقل	10.00
10.00	-9.89*	بكالوريوس فأقل	بكالوريوس فأقل	0.90
0.90	-0.10	بكالوريوس فأقل	بكالوريوس فأقل	

* يوجد فروق مغنوية ذات دلالة إحصائية في المتوسط الحسابي

جدول (9) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis Of Variance) لقياس دلالة الفروق في الفرضيات تعزى لمتغير التخصص العلمي:

الفرضية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
الأولى	بين المجموعات	1233.96	3	411.32	1.02	0.39
	داخل المجموعات	31457.95	78	403.31		
	المجموع	32691.91	81			
الثانية	بين المجموعات	203.40	3	67.80	2.01	0.12
	داخل المجموعات	2629.30	78	33.71		
	المجموع	2832.70	81			

نلاحظ من الجدول (8) أن النتائج تشير إلى وجود فروقاً في إجابات عينة الدراسة الثانية تعزى لمتغير المؤهل العلمي وأن هذه الفروق في الفرضية الثانية كانت لصالح بكالوريوس فأقل مقابل ثانوية عامة فأقل، وكانت لصالح أعلى من بكالوريوس مقابل الفئتين ثانوية عامة فأقل وبكالوريوس فأعلى، ويمكن رد هذا الاختلاف إلى نسبة الثانوية عامة فأقل والمنخفضة التي ساهمت في تعبئة الاستبيان والبالغة 8.50% من عينة الدراسة.

الفرضية الأولى: نصت الفرضية الأولى على لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة نحو تحقيق أسلوب نظام الحكم المحلي لأهداف وغايات الهيئات المحلية بكفاءة وفاعلية تعزى لمتغيرات الدراسة. أظهرت النتائج الواردة في الجدول إلى انه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) نحو تحقيق أسلوب نظام الحكم المحلي لأهداف وغايات الهيئات

جدول (7) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis Of Variance) لقياس دلالة الفروق في الفرضيات تعزى لمتغير المؤهل العلمي

الفرضية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
الأولى	بين المجموعات	91544.60	2	772.34	1.96	0.15
	داخل المجموعات	31147.21	79	394.27		
	المجموع	32681.81	81			
الثانية	بين المجموعات	608.88	2	304.44	10.8	0.00
	داخل المجموعات	2223.82	79	28.15	0	
	المجموع	2832.70	81			

مما يعني أن أفراد العينة وعلى الرغم من اختلاف مستوياتهم العلمية (ثانوية عامة فأقل، بكالوريوس فأقل، أعلى من بكالوريوس)، إلا أنهم يتفقون حول تحقيق أسلوب نظام الحكم المحلي لأهداف وغايات الهيئات المحلية بكفاءة وفاعلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث تشير قيمة الدلالة الإحصائية إلى أنه لم يلاحظ أي اختلاف بين إجابات الباحثين في الفئات الثلاث حول تحقيق أسلوب نظام الحكم المحلي لأهداف وغايات الهيئات المحلية بكفاءة وفاعلية، وهذا يتفق مع ما جاءت به الفرضية الأولى من أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) حول تحقيق أسلوب نظام الحكم المحلي لأهداف وغايات الهيئات المحلية بكفاءة وفاعلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، مما يدعونا إلى عدم رفض الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: نصت الفرضية الثانية على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة نحو العوائق التي تقف حائلاً أمام اتخاذ قرار بتغيير النظام الحالي إلى نظام الإدارة المحلية تعزى لمتغيرات الدراسة. أظهرت النتائج الواردة في الجدول إلى انه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) العوائق التي تقف حائلاً أمام اتخاذ قرار بتغيير النظام الحالي إلى نظام الإدارة المحلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث بلغت قيمة "ف" (10.80) وبدلالة إحصائية مقدارها (0.00) وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) حيث أن:

$$\text{Sig - Value} = 0.001 < 0.05$$

مما يعني أن أفراد العينة قد اختلفت إجاباتهم باختلاف مستوياتهم العلمية (ثانوية عامة فأقل، بكالوريوس فأقل، أعلى من بكالوريوس)، مما يشير إلى تأثير المؤهل العلمي على إجابات الباحثين، مما أدى على الاختلاف في إجاباتهم، وهذا يتناقض مع ما جاءت به الفرضية الثانية من عدم وجود تأثير للمؤهل العلمي على إجابة الباحثين، مما يدعونا إلى رفض الفرضية الثانية. وقد يكون هذا الاختلاف الناتج في الإجابة بين فئتين من الفئات الثلاث أو أكثر، ولمعرفة مصدر الاختلاف الناتج فإننا سنقوم بعمل أحد

جدول (10) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis Of Variance) لقياس دلالة الفروق في الفرضيات تعزى لمتغير سنوات الخدمة

الفرضية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف الإحصائية	الدلالة الإحصائية
الأولى	بين المجموعات	334.44	2	167.22	0.41	0.66
	داخل المجموعات	32357.46	79	409.59		
	المجموع	32691.90	81			
الثانية	بين المجموعات	37.43	2	18.76	0.53	0.59
	داخل المجموعات	2795.27	79	35.39		
	المجموع	2832.70	81			

الفرضية الأولى: نصت الفرضية الأولى على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة نحو تحقيق أسلوب نظام الحكم المحلي لأهداف وغايات الهيئات المحلية بكفاءة وفاعلية تعزى لمتغيرات الدراسة. أظهرت النتائج الواردة في الجدول إلى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) نحو تحقيق أسلوب نظام الحكم المحلي لأهداف وغايات الهيئات المحلية بكفاءة وفاعلية تعزى لمتغير سنوات الخدمة، حيث بلغت قيمة "ف" (0.41) وبدلالة إحصائية مقدارها (0.666) وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) حيث أن:

$$\text{Sig - Value} = 0.666 > 0.05$$

مما يعني أن أفراد العينة وعلى الرغم من اختلاف سنوات الخدمة (5 سنوات فأقل، 10 سنوات فأقل، أكثر من 10 سنوات) إلا أنهم يتفقون حول تحقيق أسلوب نظام الحكم المحلي لأهداف وغايات الهيئات المحلية بكفاءة وفاعلية تعزى لمتغير سنوات الخدمة، حيث تشير قيمة الدلالة الإحصائية إلى أنه لم يلاحظ أي اختلاف بين إجابات الباحثين في الفئات الثلاثة حول تحقيق أسلوب نظام الحكم المحلي لأهداف وغايات الهيئات المحلية بكفاءة وفاعلية، وهذا يتفق مع ما جاءت به الفرضية الأولى من أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) حول تحقيق أسلوب نظام الحكم المحلي لأهداف وغايات الهيئات المحلية بكفاءة وفاعلية تعزى لمتغير سنوات الخدمة، مما يدعونا إلى عدم رفض الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: نصت الفرضية الثانية على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة نحو العوائق التي تقف حائلاً أمام اتخاذ قرار بتغيير النظام الحالي إلى نظام الإدارة المحلية تعزى لمتغيرات الدراسة. أظهرت النتائج الواردة في الجدول إلى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) العوائق التي تقف حائلاً أمام اتخاذ قرار بتغيير النظام الحالي إلى نظام الإدارة المحلية تعزى لمتغير سنوات الخدمة، حيث بلغت قيمة "ف"

المحلية بكفاءة وفاعلية تعزى لمتغير التخصص العلمي، حيث بلغت قيمة "ف" (1.02) وبدلالة إحصائية مقدارها (0.39) وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) حيث أن:

$$\text{Sig - Value} = 0.389 > 0.05$$

مما يعني أن أفراد العينة وعلى الرغم من اختلاف تخصصاتهم العلمية (إدارة، مالية ومحاسبة، مهندس، قانون) إلا أنهم يتفقون حول تحقيق أسلوب نظام الحكم المحلي لأهداف وغايات الهيئات المحلية بكفاءة وفاعلية تعزى لمتغير التخصص العلمي، حيث تشير قيمة الدلالة الإحصائية إلى أنه لم يلاحظ أي اختلاف بين إجابات الباحثين في الفئات الأربعة حول تحقيق أسلوب نظام الحكم المحلي لأهداف وغايات الهيئات المحلية بكفاءة وفاعلية، وهذا يتفق مع ما جاءت به الفرضية الأولى من أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) حول تحقيق أسلوب نظام الحكم المحلي لأهداف وغايات الهيئات المحلية بكفاءة وفاعلية تعزى لمتغير التخصص العلمي، مما يدعونا إلى عدم رفض الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: نصت الفرضية الثانية على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة نحو العوائق التي تقف حائلاً أمام اتخاذ قرار بتغيير النظام الحالي إلى نظام الإدارة المحلية تعزى لمتغيرات الدراسة. أظهرت النتائج الواردة في الجدول إلى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) العوائق التي تقف حائلاً أمام اتخاذ قرار بتغيير النظام الحالي إلى نظام الإدارة المحلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث بلغت قيمة "ف" (2.01) وبدلالة إحصائية مقدارها (0.12) وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) حيث أن:

$$\text{Sig - Value} = 0.119 > 0.05$$

مما يعني أن أفراد العينة وعلى الرغم من اختلاف تخصصاتهم العلمية (إدارة، مالية ومحاسبة، مهندس، قانون) إلا أنهم يتفقون نحو العوائق التي تقف حائلاً أمام اتخاذ قرار بتغيير النظام الحالي إلى نظام الإدارة المحلية تعزى لمتغير التخصص العلمي، حيث تشير قيمة الدلالة الإحصائية إلى أنه لم يلاحظ أي اختلاف بين إجابات الباحثين في الفئات الأربعة حول العوائق التي تقف حائلاً أمام اتخاذ قرار بتغيير النظام الحالي إلى نظام الإدارة المحلية، وهذا يتفق مع ما جاءت به الفرضية الثانية من أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) حول العوائق التي تقف حائلاً أمام اتخاذ قرار بتغيير النظام الحالي إلى نظام الإدارة المحلية تعزى لمتغير التخصص العلمي، مما يدعونا إلى عدم رفض الفرضية الثانية.

(0.53) وبدلالة إحصائية مقدارها (0.59) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha=0.05$) حيث أن:

$$\text{Sig - Value} = 0.591 > 0.05$$

مما يعني أن أفراد العينة وعلى الرغم من اختلاف سنوات الخدمة (5 سنوات فأقل، 10 سنوات فأقل، أكثر من 10 سنوات) إلا أنهم يتفقون نحو العوائق التي تقف حائلاً أمام اتخاذ قرار بتغيير النظام الحالي إلى نظام الإدارة المحلية تعزى لمتغير سنوات الخدمة، حيث تشير قيمة الدلالة الإحصائية إلى أنه لم يلاحظ أي اختلاف بين إجابات الباحثين في الفئات الثلاثة حول العوائق التي تقف حائلاً أمام اتخاذ قرار بتغيير النظام الحالي إلى نظام الإدارة المحلية، وهذا يتفق مع ما جاءت به الفرضية الثانية من أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) حول العوائق التي تقف حائلاً أمام اتخاذ قرار بتغيير النظام الحالي إلى نظام الإدارة المحلية تعزى لمتغير سنوات الخدمة، مما يدعونا إلى عدم رفض الفرضية الثانية.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة للنتائج الآتية:

- بينت نتائج الدراسة أن تطبيق نظام الحكم المحلي بالمفهوم العالمي يحقق أهداف الهيئات المحلية بكفاءة وفاعلية وبمتوسط حسابي (3.61)، وهذا يشير إلى أهمية تطبيق نظام الحكم المحلي بالمفهوم الحديث له بتنازل الحكومة المركزية عن جزء من صلاحياتها التشريعية والقضائية لصالح الهيئات المحلية على أن يتم تحديد ذلك ضمن دستور الدولة، وانفقت هذه النتيجة مع دراسة عكوشي حول ضعف فاعلية مؤسسات الإدارة المحلية، وتعارضت مع دراسة الزعبي حول أهمية الإدارة المحلية إذا ما منحت الصلاحيات الكاملة لإدارة الهيئات المحلية.
- تبين من نتائج الدراسة أن نظام الحكم المحلي يؤدي إلى إسهام المواطن في تحمل أعباء الهيئة المحلية وهي نتيجة ضعيفة مما يعني أن الباحثين يؤيدون في هذه الفقرة تطبيق نظام الإدارة المحلية كتنظيم يتمموجبه تفويض جزء من صلاحيات الجهاز التنفيذي في الدولة إلى الوحدات المحلية، وانفقت هذه النتيجة مع دراسة الزعبي ودراسة ولد حمدون على ضرورة تطبيق نظام الإدارة المحلية ومنح صلاحيات واسعة للهيئات المحلية، وانفقت مع دراسة طوقان حول المشاركة الشعبية ودورها التنموي.
- أظهرت نتائج الدراسة أنه يمكن تغيير مواد قانون الهيئات المحلية لتلائم تطبيق نظام الإدارة المحلية، حيث حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي مرتفع بلغ (4.13) وهذا يشير إلى وجود إمكانات بشرية ومادية لدى وزارة الحكم المحلي لتغيير النظام الحالي إلى نظام الإدارة المحلية، وانفقت مع دراسة طوقان على أن هناك عدة أنواع من الترتيبات اللامركزية للحكم المحلي يمكن لأصحاب القرار إتباعها.
- تبين من نتائج الدراسة أنه لا يوجد جرأة وشجاعة لدى المسؤولين في السلطة المركزية لتغيير النظام الحالي إلى نظام الإدارة المحلية حيث حصلت هذه الفقرة على أدنى متوسط حسابي بلغ (2.48) وبدرجة ضعيفة، ويمكن أن يعزى ذلك إلى خوف المسؤولين من التغيير إلى نظام الإدارة المحلية لأنه يقلل الصلاحيات الممنوحة لهم حسب القانون الحالي، حيث يوجد في

القانون الحالي أكثر من 25 مادة تشير إلى أنه يجب مصادقة الوزير أو الوزارة عليها قبل البدء بالتنفيذ من قبل الهيئات المحلية، انفقت هذه النتيجة مع دراسة مكي حول العلاقة بين السلطة المركزية والهيئات المحلية التي تقتصر على الأمور الخدمية فقط.

- أظهرت نتائج الدراسة أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($a=0.05$) نحو تحقيق أسلوب نظام الحكم المحلي لأهداف وغايات الهيئات المحلية بكفاءة وفاعلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، ويمكن أن يعزى ذلك إلى خوف موظفي وزارة الحكم المحلي من التغيير إلى نظام الإدارة المحلية الذي يسلب صلاحياتهم ووظائفهم، تعارضت هذه النتيجة مع دراسة الطعامنة حول ضرورة تبني نظام الإدارة المحلية لما له من مميزات في تطبيق اللامركزية في إدارة الهيئات المحلية.

- أظهرت نتائج الدراسة أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($a=0.05$) نحو العوائق التي تقف حائلاً أمام اتخاذ قرار بتغيير النظام الحالي إلى نظام الإدارة المحلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي مما يشير إلى تأثير المؤهل العلمي على إجابات الباحثين، وهذا يدل على وجود إمكانات (إدارية، مالية، تكنولوجية، قانونية.... الخ) لتغيير النظام الحالي إلى نظام الإدارة المحلية، وانفقت هذه النتيجة مع دراسة طوقان حول دور الهيئات المحلية وتطورها على المستويات التنظيمية والهيكلية وتحسين الخدمات.

- أظهرت نتائج الدراسة أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($a=0.05$) نحو تحقيق أسلوب نظام الحكم المحلي لأهداف وغايات الهيئات المحلية بكفاءة وفاعلية تعزى لمتغير التخصص العلمي، وهذا يدل على أن هذا النظام يمكن أن يحقق للهيئات المحلية إذا طبق بشكل الصحيح أهدافهم وغاياتهم، انفقت هذه النتيجة مع دراسة حسيبا حول عجز الهيئات المحلية عن أداء دورها ومهامها بكفاءة وفاعلية، وتعارضت مع دراسة الطعامنة لضرورة تبني نظام الإدارة المحلية.

- أظهرت نتائج الدراسة أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($a=0.05$) نحو العوائق التي تقف حائلاً أمام اتخاذ قرار بتغيير النظام الحالي إلى نظام الإدارة المحلية تعزى لمتغير التخصص العلمي، حيث انفق الباحثين على أنه لا يوجد عوائق لدى السلطة المركزية يمكن أن تتدرج بها من أجل عدم تغيير النظام الحالي إلى نظام الإدارة المحلية، انفقت هذه النتيجة مع دراسة أبو سمرة حول علاقة الهيئات المحلية مع الحكومة المركزية وضرورة اتخاذ قرار بتشكيل هيكلية إدارية واضحة في الهيئات المحلية تعطى الصلاحيات اللازمة.

- أظهرت نتائج الدراسة أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($a=0.05$) نحو تحقيق أسلوب نظام الحكم المحلي لأهداف وغايات الهيئات المحلية بكفاءة وفاعلية تعزى لمتغير سنوات الخدمة، تعارضت هذه النتيجة مع دراسة عبد الوهاب حول ضرورة نقل المزيد من السلطات والاختصاصات المركزية من الوزارات إلى الوحدات المحلية.

العواجي إ. (1980). الإدارة المحلية بالملكة العربية السعودية. بحوث ندوة الإدارة المحلية في المملكة . معهد الإدارة - إدارة البرامج العليا.

العواجي إ. (1999). الإدارة المحلية في عهد الملك عبد العزيز - دراسة تحليلية. الرياض.

الزهراني أ. (1998). المركزية و اللامركزية وأثرها على سير العملية الإدارية. الرياض -السعودية : معهد الإدارة العامة .

رشيد . (1977). نظام الحكم والإدارة المحلية . القاهرة: دار المعارف.

رشيد أ. (1984). الإدارة المحلية في السعودية . الرياض: شركة مكتبة عكاظ.

العكش ف.، حسين أ. و هشام ج. (1996). الإدارة المحلية في فلسطين والعالم العربي. فلسطين: منشورات جامعة القدس المفتوحة.

ساعاتي. أ. (1981). أصول الإدارة العامة ، تطبيقات ودراسات على السعودية . القاهرة: دار الفكر العربي.

الشاهدي ح. (2000). الجهة أداة لتطوير ودعم اللامركزية. المجلة المغربية للإدارة والتنمية ، العدد 35.

الزغبى خ. (2005). أنواع عضوية المجالس المحلية ، دراسة مقارنة. الأردن.

الزغبى س. (1984). تشكيل المجالس المحلية وأثرها على كفاءتها ، دراسة مقارنة . الإسكندرية: منشأة المعارف.

خليل ع. (1989). القانون الإداري السعودي. الرياض: مكتبة مصباح.

خليل ع . (1947). الإدارة العامة وتنظيمها . القاهرة.

ابو سمرة س. (2006). دور البلديات والهيئات المحلية في تنمية المجتمع المحلي الفلسطيني. غزة.

الطماوي س. (1982). الوجيز في القانون الإداري، دراسة مقارنة. القاهرة: دار الفكر العربي.

ولد حامدون س. (2006). بحث في اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية. ليبيا.

عبد الوهاب س. (2006). الحكم المحلي والاتجاهات الحديثة، دراسة حالة مصر. مصر: جامعة القاهرة.

حسيبا س. (2006). واقع واستراتيجيات تطور الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير. فلسطين: جامعة النجاح.

علي ش. (1987). إدارة المنظمات العامة. القاهرة: الدار الجامعية.

عبد العاطي ص. (2005). الحكم المحلي والهيئات المحلية الفلسطينية. الحوار المتمدن، العدد 1315.

شحاده م. (1996). القانون الإداري، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الأولى.

طوقان ط. (2001). تقرير حول اللامركزية والحكم المحلي فلسطين . رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق المواطن.

حمدي ع. (1973). الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية ،دراسة مقارنة. القاهرة: جامعة عين شمس.

• أظهرت نتائج الدراسة أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) نحو العوائق التي تقف حائلاً أمام اتخاذ قرار بتغيير النظام الحالي إلى نظام الإدارة المحلية تعزى لمتغير سنوات الخدمة، مما يشير إلى إمكانية التغيير إلى نظام الإدارة المحلية، وهذه النتيجة تعارضت مع دراسة عبد العاطي حول الحكم المحلي والهيئات المحلية الفلسطينية التي تعاني من ضعف شديد لعدم الاهتمام بها من المؤسسات الحكومية والأهلية وعدم وجود انتخابات والاعتماد على التعيينات.

توصيات الدراسة:

في ضوء ما تمخضت عنه الدراسة من نتائج، فإن الباحث يوصي بالآتي:

• ضرورة تغيير بعض بنود قانون الهيئات المحلية لتلائم تطبيق نظام الهيئات المحلية والتخفيف من مركزة القرارات من يد وزارة الحكم المحلي، والذي يؤدي بدوره إلى تقديم الخدمات بكفاءة وفاعلية وسرعة اتخاذ القرارات، والحد من تداخل الصلاحيات بين السلطة المركزية والهيئات المحلية.

• ضرورة الاتفاق ما بين السلطة المركزية والهيئات المحلية على شكل نظام الحكم بما يخدم المجتمع الفلسطيني بكفاءة وفاعلية.

• العمل على نقل المزيد من السلطات والاختصاصات المركزية من السلطة المركزية إلى الهيئات المحلية وإطلاق اسم الإدارة المحلية بدلاً من الحكم المحلي مما له من مميزات على الصعيد المحلي والسرعة في تقديم الخدمات.

• التأكيد على ضرورة توفير الإمكانيات المادية والإدارية والقانونية للهيئات المحلية وتأهيل المستويات الإدارية فيها لتقوم بواجباتها على أكمل وجه.

• اختصار علاقة الحكومة المركزية بالرقابة على الأعمال وتجاوزات الهيئات المحلية، مما يؤدي إلى السرعة والمرونة في البت في الأعمال وحل المشكلات وتلافي الأخطاء وتداركها ومشاركة جهات أخرى في الرقابة على أعمال الهيئات المحلية.

• ضرورة تنمية القدرات والمهارات القيادية في الهيئات المحلية وذلك بإتاحة الفرصة للتدريب على تحمل المسؤوليات والإعداد لتولي المناصب الإدارية.

• العمل على توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في الهيئات المحلية عن طريق المشاركة في تطبيق الانتخاب المباشر لمثلثهم في الهيئات المحلية بعيداً عن السلطة المركزية وأسلوب التعيينات لأعضاء الهيئات المحلية.

المراجع

مجلة شؤون تنمية (1999). ، المجلد الرابع (العدد الثاني).

- فتح الباب. ب و أنور. ر. (1993). الظروف البيئية وحدود المركزية الإدارية في دولة قطر (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة: دار النهضة العربية.
- الخطوط الجوية. (1982). القانون الإداري. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
- الطعام. م. (2003). نظم الإدارة المحلية - المفهوم والفلسفة والأهداف. عمان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- العبيدي. م. (1997). التنظيم - المفهوم والنظريات والمبادئ. الأردن: الجامعة المفتوحة.
- الخريصي. ص. (1982). المركزية الإدارية وتطبيقاتها في المملكة السعودية. الرياض: معهد الإدارة العامة.
- Erikson S; Naustalsid J. and Schou A. (1999). Decentralization from above: a study of local government in Botswana, Ghana, Tanzania and Zimbabwe. Oslo: NIBR'S.
- Kalin W. (1994). Workshop on Decentralization Process.
- Modie G. C. (1965). The Government of Great Britain. Methuen
- الشيخلي. ع. (2001). العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية، دراسة مقارنة. ندوة العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية. بيروت: المعهد العربي لإنماء المدن.
- المديني. ع. (1985). المركزية واللامركزية وتطبيقاتها في السعودية. الرياض: معهد الإدارة العامة.
- عكوشي. ع. (2005). التنظيم في مؤسسات الإدارة المحلية. جامعة الجزائر.
- بخنوش. ع. (نيسان، 2006). المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 66-67.
- مساعد. ع. (1980). مبادئ الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الأردن. دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
- مكي. ع. (1999). السلطة المركزية والهيئات المحلية في فلسطين. رام الله.
- عبد الوهاب. م. وعثمان. م. (2001). "مبادئ القانون الإداري"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية
- الطهراوي. ع. (2001). القانون الإداري (الكتاب الأول). عمان: الدار العلمية الدولية.
- الحوري. ف. (2000). الإمكانيات والآثار المحتملة لتبني نموذج البلدية في محافظة أربد. الأردن: جامعة اليرموك.